# مؤتمر المجتمع المدني لدول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة
# قبيل اجتماع المجلس الوزاري في فيلنيوس 2011

## حسن الممارسة الانتخابية، المشاركة السياسية، إصلاح القضاء والقانون

**فيلنيوس، ليتوانيا، 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011**

Office for Democratic Institutions and Human Rights
OSCE ODIHR

OSCE
LITHUANIA 2011 LIETUVA

# مؤتمر المجتمع المدني لدول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة
# قبيل اجتماع المجلس الوزاري في فيلنيوس 2011

## حسن الممارسة الانتخابية، المشاركة السياسية، إصلاح القضاء والقانون

**فيلنيوس، ليتوانيا، 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011**

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR)
Ulica Miodowa 10
00-251 Warsaw
Poland
www.osce.org/odihr

© OSCE/ODIHR 2012
All rights reserved. The contents of this publication may be freely used and copied for educational and other non-commercial purposes, provided that any such reproduction is accompanied by an acknowledgement of the OSCE/ODIHR as the source.

Designed by Homework, Warsaw, Poland

# فهرس المحتويات


قائمة الكلمات المختصرة الواردة في التقرير . . . . . 4

**الملخص التنفيذي** . . . . . 5

**المقدمة** . . . . . 7

**ملخص مجريات المؤتمر** . . . . . 9

**الجلسة الافتتاحية** . . . . . 11

**فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة** . . . . . 14

توصيات فريق عمل 1 . . . . . 18

**فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر)** . . . . . 21

توصيات فريق عمل 2 . . . . . 23

**فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء** . . . . . 26

توصيات فريق عمل 3 . . . . . 28

**الفعالية الجانبية: التسامح وعدم التمييز في التحولات الديمقراطية** . . . . . 30

**الجلسة الختامية** . . . . . 33

**المرفقات** . . . . . 34

جدول الأعمال المشروح . . . . . 35

التوصيات المقدمة الى رئيس المنظمة . . . . . 41

القائمة الكاملة للمشاركين . . . . . 43

## قائمة الكلمات المختصرة الواردة في التقرير

| | |
|---|---|
| **CEDAW** | اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة |
| **CiO** | رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي |
| **CSO** | منظمة المجتمع المدني |
| **EMB** | هيئة إدارة الانتخابات |
| **ENEMO** | الشبكة الأوروبية للمنظمات المتابعة للإنتخابات |
| **MENA** | منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا |
| **NGO** | منظمة غير حكومية |
| **ODIHR** | مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي |
| **OSCE** | منظمة الأمن والتعاون الأوروبي |
| **PVT** | جدولة التصويت المتوازية |

# الملخص التنفيذي

أقام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (ODIHR) مع الرئاسة الليتوانية للمنظمة مؤتمرًا للمجتمع المدني الخاص بدول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع هذه المنظمة في فيلنيوس في 4 و5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011، قبيل اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وحضر المؤتمر ما يقارب من 80 ممثلا عن المجتمع المدني من جميع الدول الأورومتوسطية الشريكة، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، بغية مناقشة تحديات التحول الديمقراطي، والتعرف على الأدوات والتزامات المنظمة، وتبادل الممارسات والنماذج الجيدة، وبناء الشراكات والشبكات، ووضع التوصيات للدول الأعضاء في المنظمة ولمؤسساتها، فضلا عن شركائها الأورومتوسطيين المتعاونين معها.

من خلال ثلاث مجموعات عمل مع تركيز مواضيعها على التوالي على الممارسات الانتخابية الجيدة والمشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر)، فضلا عن إصلاح نظام العدالة والقانون، ناقش المشاركون تحديات المرحلة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الفعاليات الجانبية الخاصة على التسامح وعدم التمييز. ومن خلال عمل جميع المجموعات الثلاث أشار المشاركون في المؤتمر الى أنه لا يمكن تعليق كل الآمال على مجرد حدوث التحولات الديمقراطية بل يجب رعايتها، كما أكدوا على أهمية دور المجتمع المدني في دفع جهود الإصلاح، وضمان تطابق الأطر القانونية والسياسية مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة، وكذلك ضمان الشفافية ونزاهة العمليات السياسية والانتخابية والقضائية، الى جانب بناء الوعي وزيادة المشاركة بين المواطنين. وفيما يتعلق بالانتخابات، شدد المشاركون على أنه من الواجب القانوني للحكومات حماية المتابعين المحليين للانتخابات وتطبيق القوانين بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لإرساء هذه الحماية.

وحذر المشاركون أيضًا من الخطر أن الأقليات وغيرها من الفئات الممثلة تمثيلا ضعيفا، بما في ذلك النساء والشباب، تستبعد أو تهمّش أو حتى تتعرض للمضايقة والتمييز المتصاعد خلال مراحل فترة التحول، فدعا المشاركون الى تكثيف الجهود من قبل المجتمع المدني لضمان الانصهار والتسامح.

وأكدوا كذلك بشكل قاطع على أهمية الدعم الدولي للمجتمع المدني (بما في ذلك عن طريق بناء القدرات وتوفير التدريب والخبرة)، فضلا عن البيئة السياسية والتنظيمية المواتية لعمل منظمات المجتمع المدني - التي، للأسف، ليست دائمًا موجودة في بعض البلدان. كما أنه تمت الإشارة الى الشراكات الوطنية بين منظمات المجتمع المدني وضرورة تشجيعها، لا سيما من خلال نموذج مثل هذه الشراكات الموجودة بمنطقة منظمة الأمن والتعاون وفي بعض الدول الأورومتوسطية الشريكة الى جانب الشراكات العالمية.

وقام المشاركون بوضع التوصيات التي رسموا فيها الرؤية المشتركة لمستقبل الشراكة والتعاون داعين إلى زيادة الآليات الرسمية للانخراط من جانب الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع شركائها الأورومتوسطيين، بما في ذلك من خلال برامج الدعم والخبرات والتدريب. وقام المشاركون بتشخيص المخاوف الخاصة بعدد من التحديات في مجال التحولات الديمقراطية، بما في ذلك في مجال الانتخابات والمشاركة المتساوية في الحياة العامة والإصلاح القانوني، وضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة الى جانب التسامح تجاه الأقليات. ودعوا إلى دور أكثر نشاطا للمجتمع المدني في التصدي لهذه التحديات

ولكنهم أيضا ناشدوا الدول الأعضاء في المنظمة والدول الأورومتوسطية الشريكة على تحسين ظروف البيئة المواتية والآمنة لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها من العمل على نحو فعال.

# المقدمة

أقامت الرئاسة الليتوانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) المؤتمر الخاص بالمجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع هذه المنظمة، وذلك قبيل اجتماع المجلس الوزاري في فيلنيوس، في يوم 4 و5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011. وحضر المؤتمر 79 ممثلا عن المجتمع المدني (34 امرأة و45 رجلا)، منهم 49 شخصاً من الدول الأورومتوسطية الشريكة و30 شخصاً من الدول الأعضاء في المنظمة[1]. ووقع التركيز الأساسي للمؤتمر على تعزيز سبل التبادل للممارسات الجيدة والخبرات بين مؤسسات وفئات المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة وبين مؤسسات وفئات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في المنظمة.

على وجه الخصوص، وفر المؤتمر فرصة لممثلي المجتمع المدني للتصدي للتحديات الخاصة بالممارسة الانتخابية الجيدة والمشاركة السياسية (لاسيما للنساء والشباب) والإصلاح القضائي والقانوني، وذلك في سياق عملية الديمقرطة المستدامة، بغية العمل على صياغة التوصيات للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوربي قبيل اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في فيلنيوس. إن المؤتمر أتاح بفضل ذلك الفرصة للمنظمة ولمؤسساتها لكسب مزيد من الوعي حول احتياجات المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة، من أجل تشكيل برامج الدعم في المستقبل على نحو أفضل. ومن خلال مجموعات العمل المواضيعية الثلاث (الخاصة بالممارسات الانتخابية الجيدة والدروس المستوعبة والمشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) والإصلاح القضائي والقانوني)، وكذلك من خلال الفعاليات الجانبية المخصصة للتسامح وعدم التمييز، ناقش المشاركون عددا من القضايا ذات العلاقة والصلة الخاصة بسياق عملية التحول السياسي. ومن خلال ذلك، نظر المشاركون في العمليات الديمقراطية الناشئة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي التحدي المتمثل بضمان استمرار انشغال المجتمع المدني، فضلا عن دور النساء والشباب فيه.

وقد تم تمويل المؤتمر من المساهمات الطوعية (من خارج الموازنة) من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وتناول المشاركون في المؤتمر الموضوعات الرئيسية التالية:

- أهمية الممارسة الانتخابية الجيدة في سياق أوسع للحكم الديمقراطي ؛
- تأثير التزامات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات الديمقراطية، فضلا عن الممارسة الدولية الجيدة؛
- كيف يمكن لعملية متابعة الانتخابات أن تؤدي إلى مزيد من الشفافية وردع الممارسات الانتخابية الخاطئة بما في ذلك احتمال الغش؛
- مساهمة المجتمع المدني في ضمان تمثيلية الحكومات ومسؤوليتها وخضوعها للمساءلة؛

---

[1] تحتفظ منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بعلاقات خاصة مع ٢١ بلدا تعرف كشركائها من أجل التعاون. وتقع الستة منها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهي : الجزائر ومصر واسرائيل والاردن والمغرب وتونس. لمزيد من المعلومات راجع *http://www.osce.org/who/٨٤*

- الطرق لمساهمة المواطنين في الحياة السياسية، لا سيما من خلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني النشطة سياسياً والبرلمانات والهيئات التمثيلية الأخرى؛
- كيف يمكن للمؤسسات ومعاهد بحوث السياسات، و"بيوت الخبرة وخلايا التفكير"، والمنظمات النسائية، التأثير على دور النساء في العمليات السياسية وزيادة عددهن فيها؛
- دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في دعوتها إلى الإصلاح القضائي والقانوني من خلال تبادل الخبرات والممارسات؛
- آلية متابعة الدعاوى الانتخابية كأداة لتقييم إصلاحات السلطة القضائية في البلدان التي تمر بعملية الانتقال السياسي؛
- كيف يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني تعزيز استقلالية السلطة القضائية؛
- كيف يمكن للمجتمع المدني المشاركة في عملية تشريع القوانين، وعلى وجه الخصوص، أهمية إجراء مشاورات عمومية شفافة مع المجتمع المدني من أجل تعزيز إصلاح التشريعات الخاصة بحرية التجمع وحرية الأحزاب السياسية والقضاء؛
- أهمية بناء قدرات المجتمع المدني وانخراط المجتمع المدني مع عامة الناس على نطاق أوسع لكسب الدعم للإصلاحات؛
- أهمية إصلاح جهاز الشرطة والتدريب كجزء من بناء الاحترام لسيادة القانون.

# الملخص لمجريات المؤتمر[2]

[2] بعد الجلسة الافتتاحية العامة للمؤتمر. جرت المناقشات في مجموعات العمل الثلاث بشكل متواز. تم إعداد التقرير أعلاه بناء على رؤوس الأقلام والملاحظات المأخوذة من قبل موظفي مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR ومن العروض المقدمة من المقررين الذين قاموا بتلخيص محتوى مناقشات مجموعات العمل في الجلسة الختامية العامة. فمن غير الممكن لهذه التقارير نقل جميع التفاصيل لهذه المناقشات الجارية في مجموعات العمل بشكل شامل وإنما كانت تهدف الى تحديد وتشخيص النقاط البارزة المشتركة فيها. ولم يتم تبني توصيات مجموعات العمل بشكل رسمي من قبل المشاركين في المؤتمر. ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أي شخص مشارك أو منظمة مشاركة أو الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أو الدول الشريكة معها.

**كلمة افتتاح المؤتمر:** Achref Aouadi، مؤسس المنظمة غير الحكومية التونسية I - Watch، يخاطب المشاركين في افتتاح مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فيلنيوس، ليتوانيا، 4 ديسمبر/كانون الأول 2011. (OSCE/Velimir Alic)

## الجلسة الافتتاحية

ركز المتحدثون في الافتتاح على أهمية دور المؤتمر في تشجيع التعاون الدولي بين تنظيمات المجتمع المدني وبناء شبكات جديدة وتعزيز الشراكات في الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة للمنظمة.

السيد **إيفالداس إيغناتافاسيوس Evaldas Ignatavicius**، نائب وزير الشؤون الخارجية الليتواني، نيابة عن رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي شدد على أهمية متابعة النهج الأمني المتّبع من قبل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وكذلك على حوارها المنتظم وتعاونها مع شركائها الأورومتوسطيين. علاوة على ذلك، فقد أظهرت التغييرات السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2011 أهمية دور المجتمع المدني كمحرك للتغيير السياسي والإصلاح. ويعتبر الدعم لعمليات التحول الديمقراطي والمقدم من الدول الأعضاء في المنظمة أحد الأنشطة الرئيسية للمنظمة ونقاط قوتها.

وأبرز السيد **دوغلاس ويك Douglas Wake**، نائب مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، أهمية المجتمع المدني بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ودور مكتب ODIHR في تعزيز الممارسات الانتخابية الديمقراطية عن طريق إنجاز المشاريع الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية الحكيمة المتعددة الأحزاب، وكذلك عن طريق توفير الخبرات والدعم العملي للمؤسسات الديمقراطية من أجل تقوية سيادة القانون، وتشجيع بناء التسامح وتنمية المجتمعات المتكاملة. وأكد أن المؤتمر سيتناول تحديات التحول الديمقراطي في مجالات الممارسة الانتخابية الجيدة والمشاركة السياسية (لاسيما للنساء والشباب) إلى جانب الإصلاح القضائي والقانوني. وكذلك سلط الضوء على عدد من التحديات المستمرة أمام التحولات السياسية في منطقة منظمة الأمن والتعاون ومنطقة الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون على حد سواء، بما في ذلك التحدي المتمثل في الحفاظ على انشغال وانخراط الشباب والنساء ومشاركة المجتمع المدني، والبناء على زخم الإصلاحات لتحسين الأطر القانونية والانتخابية وتعزيز التسامح وزيادة الاحترام لسيادة القانون.

وركز السيد **Achref Aouadi** (تونس)، المؤسس لـI-Watch – وهي منظمة غير حكومية تونسية عاملة في مجال متابعة الانتخابات - على الصعوبات والتحديات أمام التحولات الديمقراطية مثل الإشراف المتوازي على العملية الانتخابية من السلطات الوطنية والعدالة الانتقالية. ومن خلال تأكيده على أن تونس كانت أول دولة في المنطقة التي احتضنت التحول الديمقراطي وأجرت الانتخابات الحرة، حذر أيضًا من أن هذه العملية ستستمر فترة طويلة لجميع الأطراف المشاركة فيها. وأشار إلى أنه بإمكان المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة استيعاب دروس مهمة من التجارب السابقة في بلدان OSCE التي كانت قد مرت بالمرحلة الانتقالية في الماضي، وكذلك من خلال توفير الفرص مثل المؤتمر الخاص بالمجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وتقاسمت السيدة سونيا لوكار **Sonja Lokar** (سلوفينيا)، المديرة التنفيذية للشبكة الخاصة بقضايا الجندر في أوروبا الوسطى والشرقية، مع المشاركين بعض الأفكار والملاحظات حول المزالق التي قد تحرف التحولات عن طريقها الصحيح، باستخدام منظور حركة حقوق المرأة، مشيرة إلى أنه في سياق التحولات في أوروبا الوسطى والشرقية أصبحت حقوق المرأة في بعض الحالات »مسألة غائبة" فقد ساد هناك جوّ الارتياح والرضى العام من الإنجازات المتوقع إحرازها قريباً في مجال مشاركة المرأة ولكنه في الواقع لم يحدث في هذا الصدد إلا التراجع والارتداد. وبعد ذلك، تدريجيا، أصبحت عملية بناء التحالفات النشطة مع المجتمع المدني على نطاق أوسع، فضلا عن الدعم الدولي، تساعد المؤسسات النسائية على دفع جدول أعمالها إلى الأمام

بعد نكستها الأولية. وعند النظر لمنطقة البحر المتوسط، رأت لوكار بعض أوجه التشابه وكذلك بعض الاختلافات مع التغييرات في دول وسط أوروبا وشرقها – فقد لعبت النساء بصورة واضحة دورًا كبيرًا في الاحتجاجات عام 2011 ولكنهن – وهو إحدى المفارقات العجيبة - كثيرا ما استبعدن من عمليات الإصلاح السياسي لاحقا. وأنهت المتحدثة كلمتها مع التحذير أن "نافذة الفرصة" أمام حقوق المرأة يمكن أن تفتح وتغلق بشكل سريع جدا.

أمّا السيد **يوري دزيبلادزي Yuri Dzhibladze** (روسيا)، مدير مركز التنمية وحقوق الإنسان، أوضح وقدم فكرة منتدى المجتمع المدني المقام بالتوازي مع المؤتمر الوزاري الخاص بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في فيلنيوس في الوقت نفسه، ممثلا اللجنة المنظمة لهذا المنتدى. ولقد أقام هذا الحدث، كما أوضحه المتحدث، ائتلاف المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي شاركت فيه نحو 70 منظمة غير حكومية لمناقشة التحديات التي تواجهها المنظمة والمنطقة الخاصة بها وكذلك من أجل وضع التوصيات. وأشار إلى أهمية المجتمع المدني في عمل المنظمة، وعلى وجه الخصوص طريقة إغنائه الحيوي لاجتماعات المنظمة، لكنه لاحظ أيضاً أن المنظمات غير الحكومية لا تزال تواجه تحديات في عملها. لذلك فسيركز منتدى المجتمع المدني على البيئة المواتية للمنظمات غير الحكومية وكذلك على العلاقات بين المنظمات غير الحكومية وبين منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. كما رحب المتحدث بمبادرة إقامة مؤتمر المجتمع المدني الخاص بالدول الأورومتوسطية الشريكة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مُعرباً عن أمله في تطوير آليات التآزر القوية بين جماعات المجتمع المدني من منطقة المنظمة والدول الأورومتوسطية الشريكة معها.

**جلسة عمل 1:** (يمين- يسار) Rast'o Kužel راستو كوزيل، المدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية السلوفاكية Memo 98؛ Sherif Abdel Azim شريف عبد العظيم من الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية و Rabitsch Armin آرمين رابيتش، كبير المستشارين لشؤون الانتخابات في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، يقومان بإدارة النقاش في جلسة عمل عن حسن الممارسة الانتخابية في مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فيلنيوس، ليتوانيا، 4 ديسمبر/كانون الأول 2011. (OSCE/Shiv Sharma)

# فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة

**مشاركون فريق عمل 1[3]**

| | الجزائر | مصر | اسرائيل | الأردن | المغرب | تونس | منطقة حوض البحر المتوسط | منطقة OSCE | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاركون | 3 | 3 | 2 | 1 | 5 | 4 | 18 | 7 | 25 |
| منهم النساء | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 | 6 | 1 | 7 |

في فريق عمل ١، تم تشجيع المشاركين على الكلام حول تفاصيل خبراتهم وتقديم نصائحهم الخاصة بإنجازات بلدانهم فيما يتعلق بتحسين العمليات الانتخابية. وكان تقاسم الممارسات الجيدة في مختلف مراحل الدورة الانتخابية يهدف الى تشجيع النقاش حول الدور والتحديات والمهام المتوقعة من منظمات المجتمع المدني في كلا المنطقتين مع إمكانية زيادة التعاون وتبادل المعرفة. وقد أدار النقاش السيد شريف عبد العظيم Sherif Abdel Azim (مصر) من الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (EACPE) مع السيد راستو كوزيل Rasto Kuzel (سلوفاكيا) من Memo98.

وقام مديرا النقاش (اللذان كانا قد بعثا المعلومات المواضيعية للمشاركين قبل أسبوع من بدء المؤتمر) بشرح أكثر تفصيلا لهدف فريق العمل وطريقة المناقشة فيه. فأشارا إلى ثلاثة أغراض رئيسية أمام هذا الفريق: أولا، تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين منظمات المجتمع المدني في مجال متابعة الانتخابات، ثانياً، زيادة الوعي في صفوف ممثلي المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون حول المعايير الدولية الموجودة وتلك الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وكذلك حول الأدوات والممارسات التي بادرت بها المنظمة في مجال الانتخابات الديمقراطية، وثالثاً، صياغة التوصيات لطرحها في اجتماع المجلس الوزاري للدول الأعضاء للمنظمة في فيلنيوس والمتعلقة بانخراط OSCE الممكن مستقبلياً في الدول الأورومتوسطية الشريكة.

وخلال الجلسة الأولى، قام المشاركون من المجتمع المدني بتقديم أنفسهم بصورة وجيزة وعرضوا توقعاتهم من المؤتمر. وعلى نحو مماثل قام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتقديم لمحة عامة عن منهجيته المستعملة في عمل متابعة الانتخابات فضلا عن الالتزامات والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بمتابعة الانتخابات في منطقة OSCE، كما قدم مكتب المؤسسات الديمقراطية موجزا للجوانب الانتخابية الأكثر إشكالية التي لوحظت خلال بعثات المتابعة في الدول الأعضاء للمنظمة.

[3] يبين هذا الجدول التكوين الأصلي لفريق العمل. وقد كانت الأرقام الفعلية تتغير خلال المؤتمر إذ قام المشاركون بتغيير فرق عملهم.

خاض المشاركون المناقشة المواضيعية حول القضايا التالية :

أ) المساءلة وكفاءات هيئات إدارة الانتخابات (EMBs)؛
ب) المعايير الدولية والوطنية للانتخابات، ومساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء إطار قانوني فعال للانتخابات؛
ج) تثقيف الناخبين كأساس لنهوض الديمقراطية؛
د) ضرورة وجود التمويل الشفاف للحملات الانتخابية؛
ه) مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية؛
و) فرص المشاركة للأقليات القومية والشرائح الضعيفة؛
ز) دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات؛
ح) المنهجية الداخلية (الوطنية) لمتابعة الانتخابات وتحدياتها؛
ط) الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ضمن الدول الشريكة في التعاون وكذلك ما بين منظمات المجتمع المدني من الدول الشريكة و بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي؛
ي) العلاقة بين منظمات المجتمع المدني من الدول الشريكة في التعاون وبين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

**أ) المساءلة وكفاءات هيئات إدارة الانتخابات (EMBs)**

شدد المشاركون على ضرورة وجود هيئات إدارة الانتخابات المتسمة بالمسؤولية والمؤهلات العالية. ولفت المشاركون من الدول الأورومتوسطية الشريكة الانتباه إلى مسألة التحيز أو عدم كفاءة أعضاء اللجان الانتخابية الوطنية، كما أشاروا الى أهمية استقلالية هيئات إدارة الانتخابات وموظفيها في المناصب العليا وإلى ضرورة عدم تعيينهم سياسيًا. وأكد أحد المشاركين أن حسن سير الانتخابات أو سوء سيرها يتوقف بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية مضيفًا أن المواطنين الواعين يشكلون أفضل ضمان لنجاح العملية الانتخابية.

**ب) المعايير الدولية والوطنية للانتخابات، ومساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء إطار قانوني فعال للانتخابات**

أشار المشاركون إلى وجوب تفوق المعايير والالتزامات الدولية واحترام المبادئ والآليات الدولية عند صياغة التشريعات الوطنية أو مراجعتها أوتعديلها.

واتفق المشاركون على ضرورة وجود التشاورات مع منظمات المجتمع المدني في عمل إعداد مشاريع القوانين الخاصة بالانتخابات. فتم تقديم أمثلة إيجابية في هذا الصدد من المغرب والجمهورية اليوغوسلافية السابقة مقدونيا ومن جورجيا. ولاحظ المشاركون أيضًا التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين الدورين المتنوعين في نفس الوقت لمنظمات المجتمع المدني: قد يكون من الصعب الجمع بين دور الحارس وبين دور المشارك في عملية صياغة القانون باعتباره صاحب المصلحة. وكذلك تم الإشادة بالدور الاستشاري لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في عملية صياغة وتعديل التشريعات كإحدى الممراسات الجيدة .

**ج) تثقيف الناخبين كأساس لنهوض الديمقراطية**

أبرز المشاركون من الدول الأورومتوسطية الشريكة ضرورة تثقيف الناخبين وتوعيتهم فيما يتعلق بالقيم الأساسية للديمقراطية وأنه لا ينبغي أن يتم التلاعب بحقوقهم. فعلى سبيل المثال، المواطن العادي لا يفهم تماما دور البرلمان ووظيفته. وأعرب المشاركون عن قلقهم أنه بدلا من التركيز على الإيديولوجيات أو السياسات المروج لها من التنظيمات السياسية، يتم تسييس الدين والطائفية من قبل بعض العناصر كأداة لاستعمالها أثناء الحملات الانتخابية ولكسب شعبية الناخبين.

وقدم أحد المشاركين مثالا عملياً ممتازًا عن إقامة عروض عمومية للأفلام في مصر لتثقيف الناس حول مخاطر العنف والتعصب والكراهية خلال الحملة الانتخابية. ورأى بعض المشاركين أنه يمكن استخدام صلاة الجمعة لتوعية الناخبين شريطة ألا تستعمل لأغراض الدعاية.

وتم كذلك تسليط الضوء على مسألة اللغة وكيفية تأثيرها على الحملات كقضية أخرى. في حين أن العربية لغة رسمية في العديد من الدول الأورومتوسطية الشريكة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وتستعمل لتوعية الناخبين فيها، إلا أنه في الحياة اليومية يلجأ الناخبون الى استخدام اللهجات علاوة على أن الكثير من الناس أمّيون في اللغة العربية الفصحى. لذا فلا يفهم بعض الناخبين تماماً بطاقات الاقتراع تلك والتي تكون أكثر تعقيداً مما يؤدي إلى أعداد كبيرة من الأصوات الباطلة، وهو الأمر الذي أشار اليه المشاركون كمثال سلبي لفشل التوعية الكافية للناخبين.

وقدم أحد المشاركين من منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوربي مثالا إيجابيًا فحواه أنه ينبغي تركيز أنشطة منظمات المجتمع المدني على المواطنين ذاتهم، كدليل على أنها السبيل الوحيد لكسب المصداقية لمنظمات المجتمع المدني. كما تم تقديم مثال مؤسسة المجتمع المدني "MOST" المنشغلة في مجال تثقيف الناخبين في الجمهورية اليوغوسلافية السابقة مقدونيا والتي نجحت في الوصول إلى ما يقرب من سبعة وعشرين ألف مشارك في الانتخابات لأول مرّة. وكان برنامج „MOST" ناجحاً جداً لدرجة أن الحكومة أدرجت التعليم الإلزامي للناخبين في مناهجها للتربية المدنية.

**د) ضرورة وجود التمويل الشفاف للحملات الانتخابية**

اتفق المشاركون على أن الأحزاب السياسية يجب أن تصرّح بمصادر تمويلها بكل الشفافية والعلنية وأنه من الممكن كذلك إعطاء منظمات المجتمع المدني الإمكانية للنظر في تمويل الأحزاب السياسية. وينبغي منح الصلاحيات الرقابية والتنفيذية في هذا الصدد للهيئات التي تحظى بالاحترام وتعتبر نموذجية من حيث النزاهة والشفافية. كما قدمت الدول الأعضاء في المنظمة أمثلة تبين أن الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية تلاقي تحديات مثل الفساد وغسيل الأموال.

**ه) مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية**

كان هناك إجماع واسع بين المشاركين على أن النساء يجب أن يلعبن دورًا أبرز في السياسة وإدارة الانتخابات وأن هناك حاجة لتثقيف الناخبين على حد سواء من الإناث والذكور حول دور المرأة في السياسة. كما نوقش نظام الحصص كعلاج ممكن للتغلب على التمييز ولكن المشاركين اختلفوا في وجهات النظر حول فعالية مثل هذا النظام. خلال الانتخابات التونسية قامت وسائل الإعلام على ما يبدو بتغطية الحملة الانتخابية بشكل مشوّه حيث أنها أفسحت المجال أمام المرشحين الرجال أكثر من المرشحات النساء، على الرغم من أن نصف المرشحين كان من النساء.

**و) فرص المشاركة للأقليات القومية والشرائح الضعيفة**

إن إحدى المشاكل المشار إليها من المشاركين القادمين من الدول الأورومتوسطية الشريكة هي الحق في المشاركة السياسية الفعالة للأقليات القومية، مثل البربر في المغرب. وأفاد المشاركون أن السلطات ترفض التسجيل الرسمي للأحزاب ذات الخلفية العرقية وأن مثل هذه الأحزاب محظورة قانوناً. كما طالب أحد المشاركين من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتطرق إلى موضوع حقوق الاقتراع للمهاجرين والسجناء.

**ز) دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات**

تم لفت الانتباه إلى تحيز وسائل الإعلام، ولا سيما تلك المملوكة للدولة، والذي يعتبر من المشاكل الرئيسية في كلتا المنطقتين عموما. واتفق المشاركون على أن هناك حاجة كبيرة للعمل مع وسائل الإعلام في مجال بناء القدرات وتدريب الصحافيين قبل الانتخابات.

أعرب بعض المشاركين عن الرأي أن بعض وسائل الإعلام الدولية قد انحرفت في تغطيتها لصالح أحزاب معينة. وعلاوة على ذلك، انتقد المشاركون من الدول الأورومتوسطية موقف وسائل الإعلام المملوكة للدولة في بعض البلدان على أنها تروّج للفكرة أن المتابعين المحليين جواسيس يدعمون المصالح الأجنبية.

كما أثار المشاركون تحديًا آخر وهو مسألة التقيدات المالية والفنية في عملية رصد وسائل الإعلام. فمن ناحية تم وضع المشاريع لرصد وسائل الإعلام، خاصة في تونس، ومن ناحية أخرى هناك حاجة إلى الدعم الخارجي لجعل مثل هذه المبادرات مستدامة إلى مرحلة ما بعد يوم الانتخابات. وكأمثلة إيجابية تم ذكر الشراكات القائمة بين Memo 98 وبين بعض منظمات المجتمع المدني من الدول الأورومتوسطية الشريكة والخاصة برصد وسائل الإعلام.

### ح) المنهجية الوطنية لمتابعة الانتخابات وتحدياتها

تواجه منظمات المجتمع المدني من الدول الأورومتوسطية الشريكة عددا من التحديات مثل عدم قبول سلطات الدولة لوظيفة المتابعين المحليين في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، تستغل بعض الحكومات التقارير المتضاربة للمنظمات المحلية المتابعة للانتخابات لشرعنة تصرفات الحكومة، وأحيانا هناك أيضاً تحيز من طرف بعض المتابعين الذين ينتهكون مبادئ السلوك التنظيمية الخاصة بهم.

في ردود الفعل لهذه التحديات، تلجأ منظمات المجتمع المدني لمختلف الممارسات والأنماط الجيدة. إذا اعتبر المتابعون منحازين يتم منعهم من مواصلة عمل المتابعة ولا تستخدم معلوماتهم. فتركز منظمات المجتمع المدني المزيد من جهودها على تدريب المدرّبين بالتنسيق مع المنظمات الدولية. وعادة ما تدفع منظمات المجتمع المدني مصاريف النقل والاتصالات، ولكن، على سبيل المثال، I-Watch من تونس عاشت التجربة بأن يكون جميع متابعيها طوعيين، مع خطر فقدان المتابعين المدرّبين على يدها وانتقالهم الى غيرها من منظمات المتابعة، وكذلك مع ميزة الاحتفاظ للمتابعين الملتزمين التزاما فعلياً.

من ناحية المنهجية تتبع منظمات المجتمع المدني مختلف الأنماط التالية:

- تغطية جميع مراكز الاقتراع، وغالبا بالتنسيق مع منظمات أخرى أو تحت إشراف منظمة كبرى، مما يتطلب أحيانا آلافاً من المتابعين؛
- استخدام المعايير الإحصائية لخطة نشر المتابعين المبنية على العينة مع عدد أقل من المتابعين ذوي الكفاءات العالية، مع إمكانية استخدام جدولة التصويت المتوازية (**PVT**) ؛
- مزج النمطين السابقين، وبالإضافة إلى نشر المتابعين في المناطق الموصوفة بجدلية

تقاسم بعض المشاركين تجربتهم الخاصة بجدولة التصويت المتوازية كإحدى الطرق الممكنة للتحقق من دقة النتائج التي نشرتها الهيئات المجرية للانتخابات. فهناك تحديات تخص الجانب الفني من ناحية، ومن ناحية أخرى الصعوبة تكمن في تجنيد أولئك المتابعين الملتزمين وغير المنحازين الذين يقدرون على جمع بيانات حقيقية وموثوق بها.

ناقش المشاركون أفضل الممارسات مشيرين الى أن هناك فائدة في عقد الاجتماعات بعد الانتخابات ما بين مختلف أصحاب المصلحة مثل الأحزاب السياسية والمتابعين وبين هيئة إدارة الانتخابات من أجل مناقشة نتائج ملاحظاتهم وتوصياتهم. كما تمت الإشارة أيضاً الى الممارسة الجيدة الأخرى وهي أن تنشر منظمات المجتمع المدني المعلومات حول التمويل الأجنبي الذي تتلقاه.

### ط) الشراكة بين منظمات المجتمع المدني ضمن الدول الشريكة في التعاون وكذلك ما بين منظمات المجتمع المدني من الدول الشريكة وبين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي

وشدد المشاركون على أن التواصل بين منظمات المتابعة الانتخابية ليس مبنياً على أساس التضامن فحسب، بل على التعاون الفني والدعم أيضاً. وتم تقديم منظمة ENEMO، مع 23 منظمة مشارِكة فيها من 19 بلدًا، كمثال إيجابي على تعاون منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال متابعة الانتخابات.

ولفت الأمين العام لـENEMO الانتباه إلى مشكلة إحدى منظمات المتابعة المحلية في دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي - حيث تم القبض على مديرها وصودرت أجهزة الكمبيوتر منها – وذلك كمثال على التحديات التي تواجهها المنظمات العاملة على متابعة الانتخابات. كما ذكر المشاركون الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين (GNDEM) والمتضمنة 140عضوًا والتي تروّج لإعلان المبادئ العالمية للمراقبة المحايدة للانتخابات من قبل المنظمات المدنية.

**ي) العلاقة بين منظمات المجتمع المدني من الدول الشريكة في التعاون وبين مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان**

طالب بعض المشاركين بزيادة انخراط مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في دعم منظمات المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة في مجال متابعة الانتخابات. في حين أشار مكتب المؤسسات الديمقراطية إلى أن مجال ولايته يخص في المقام الأول 56 دولة عضوة في منظمة الأمن والتعاون، إلا أنه على استعداد كذلك لتقاسم خبراته وتحليلاته ومنهجيته المطبقة عند أكثر من 250 عملية متابعة الانتخابات مع منظمات المجتمع المدني من الدول الأورومتوسطية الشريكة. في حين أن التدريب في منهجية متابعة الانتخابات يمكن أن يكون جانبا واحدا، كما تم اختبار ذلك مؤخراً في بودفا (الجبل الأسود)، فيتصرف مكتب المؤسسات الديمقراطية بتحليلات قيمة في مجال مراجعة التشريعات الانتخابية وتقديم المشورة بشأن التكنولوجيات الجديدة في التصويت. وأكد المشاركون على أهمية متابعة التوصيات الصادرة عن فريق العمل هذا.

## توصيات فريق عمل 1

*نحن، ممثلي المجتمع المدني من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون قد اجتمعنا في فيلنيوس، ليتوانيا، في 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011 من أجل تبادل الخبرات والدروس المستوعبة الناتجة عن عملية انخراط المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية، وكذلك من أجل تطوير رؤيتنا الخاصة بمستقبل الشراكة والتعاون بيننا.*

*إننا على قناعة أن الشفافية والمساءلة والمصداقية تشكل أهم أحجار الزاوية للديمقراطية. إن عملنا المتمثل في المتابعة والدعم للعمليات الانتخابية يضمن سلامة الانتخابات ويعزز من مسؤولية الحكومات والمتنافسين السياسيين. فنشدد على أهمية بذل الجهود وإنشاء الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بتنظيمات المجتمع المدني ما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وبين والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون معها، وذلك بهدف التضامن والدعم المشتركين، وتبادل الأفكار والتعلم من بعضنا البعض.*

*يتصف عمل متابعة الانتخابات بالحق للتجمع الذي هو عنصر محوري لتواجد وعمل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام. إنه من الواجب القانوني والأخلاقي على حكوماتنا حماية المتابعين المحليين وتطبيق القوانين لإرساء هذه الحماية.*

*إنه من المؤسف حقا أننا ما زلنا نواجه التحديات الجبّارة في عملنا في بعض البلدان، مثل الترهيب المنهجي ومضايقات ناشطينا والصعوبات في الحصول على مستندات الاعتماد المطلوبة لمتابعة الانتخابات بفترة كافية قبل بداية الانتخابات. كما لا يزال بعضنا يواجه رفضاً بالوصول الفعال إلى جميع مراحل العملية الانتخابية ولا تضمن الأحكام القانونية الوطنية أن تكون حقوقنا غير مقيّدة وغير محدودة بشكل كامل. إنه من الواجب على حكوماتنا أن تحمينا.*

*نظراً إلى التغيرات الحاصلة في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط مؤخراً، نلاحظ بقلق أن عملية ترسيخ الديمقراطية في كلتا منطقتينا ما زالت في حالة بعيدة عن الطمأنة، وأن تنظيمات المجتمع المدني سوف تحتاج بشكل خاص إلى استمرار دورها الرائد في تضمين دفع عمليات التحول إلى الأمام تحقيقاً للمزيد من الإشراك والمساواة والعدالة وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.*

*نقدم الاستنتاجات والتوصيات التالية الناجمة عن مناقشاتنا والموجهة إلى الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون معها للنظر فيها:*

- *مشيرين الى دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR والتابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي OSCE كمؤسسة جوهرية في عمل متابعة الانتخابات في منطقة OSCE، نناشد الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE بالمزيد من الانخراط والانشغال مع الدول الأورومتوسطية الشريكة بالتعاون. وينبغي أن يشمل ذلك مجموعة من برامج الدعم مثل تبادل الخبرات وتوفير الدورات التدريبية والقيام بغيرها من الأنشطة*

الرامية إلى زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تلك المتعلقة بمراقبة الانتخابات والعمل على قضية المساواة بين الجنسين والشباب والأقليات.

- يجب اتخاذ المزيد من الجهود لتحقيق الانسجام بين جميع جوانب العملية الانتخابية مع المساهمات الدولية ومعايير عملية التصويت الديمقراطية. بالتالي نناشد حكوماتنا لاحترام الالتزامات والتعهدات الناجمة عن القانون الدولي والخاصة بحقوق الإنسان.
- ينبغي حماية الأقليات العرقية والثقافية واللغوية والدينية كما يجب ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية بشكل متساوٍ بما في ذلك حرية التعبير والحق بالتجمع وتطوير الهوية دون أي تمييز وعلى قدم المساواة التامة أمام القانون.
- إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة، فضلا عن الاحترام الكامل لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، أمر حاسم لحسن تعايش المجتمع على جميع المستويات.
- إن تحيز وسائل الإعلام، ولا سيما تلك المملوكة للدولة، لصالح مرشحين معينين يعتبر انتهاكًا للمعايير الدولية وحسن الممارسات وهو الحالة التي لا تزال موجودة في بعض الدول الأعضاء لمنظمة OSCE وكذلك في البلدان الأورومتوسطية الشريكة. وينبغي اتخاذ مزيد من الجهود لمعالجة هذه القضية بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية للصحفيين حول تغطية الانتخابات الى جانب دورات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني في رصد وسائل الإعلام، من أجل تعزيز حرية التعبير.
- تشمل التحديات الأخرى أمام العمليات الانتخابية في كلتا المنطقتين ممارسة الضغط على الناخبين لجعلهم يصوّتون بطريقة معينة، واستغلال الموارد الإدارية للدولة من قبل المسؤولين في المناصب العاليا، وكذلك عدم تشكيل هيئات إدارة الانتخابات بطريقة تضمن السرّيّة والثقة بما فيه الكفاية، وتخليد ثقافة الإفلات من العقاب عن طريق عدم تحميل الأفراد المسؤولية عن انتهاكاتهم للقانون الانتخابي، بالإضافة الى انحياز وسائل الاعلام وعدم وجود الإرادة الكافية لتصحيح أوجه القصور المكتشفة، وكذلك عدم تكافؤ الفرص للمتنافسين.

**جلسة عمل 2:** المشاركون في جلسة عمل عن زيادة المشاركة السياسية، بما في ذلك إشراك النساء والشباب، أثناء مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فيلنيوس، ليتوانيا، 4 ديسمبر/كانون الأول 2011. (OSCE/Shiv Sharma)

## فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر)

### مشاركون فريق عمل 2[4]

| | الجزائر | مصر | اسرائيل | الأردن | ليبيا (المتابعون) | المغرب | تونس | منطقة حوض البحر المتوسط | منطقة OSCE | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاركون | 1 | 7 | 3 | 2 | 2 | 2 | 2 | 19 | 10 | 29 |
| منهم النساء | 1 | 4 | 0 | 1 | 2 | 1 | 2 | 11 | 7 | 18 |

وركز الفريق الثاني أعماله على الأنشطة التي تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين- خاصة المجتمع المدني والنساء والشباب - في العملية الديمقراطية، من أجل إثراء الحياة الديمقراطية. على وجه الخصوص، تباحث المشاركون في المسألة كيف يمكن للمجتمع المدني الضمان أن تكون الحكومات تمثيلية ومستجيبة ومسؤولة. وقام بإدارة النقاش كل من السيد Shareef Ghoneim من المنظمات المصرية غير الحكومية مركز الدعم، والسيد Muravjovas Sergejus ومنظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ليتوانيا.

وخلال الجلسة الأولى، قام المشاركون بتقديم منظماتهم بشكل وجيز وتبادلوا وجهات النظر حول حالة التحولات الديمقراطية في كل من البلدان الخاصة بهم، فضلا عن المشروعات التي يشاركون فيها. وقام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بعرض برنامجه الخاص بالحكم الديمقراطي مع التركيز على دعمه لزيادة المشاركة السياسية، بما في ذلك الدور الذي من الممكن أن يلعبه المجتمع المدني في هذا الصدد. وتم إيلاء الاهتمام الخاص لجهود مكتب ODIHR الرامية إلى تعزيز المشاركة ذات المعنى للنساء في الحياة السياسية والعامة. كما تم عرض الأدوات والمنشورات الصادرة عن ODIHR ومناقشة تطبيقيتها في الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وانشغل المشاركون في المناقشة المواضيعية حول المسائل التالية:

أ) الحفاظ على المشاركة السياسية للمرأة خلال فترة الانتقال الديمقراطي؛
ب) الانخراط السياسي للشباب؛
ج) توجيه مساهمات المجتمع المدني الى مناقشات السياسات مع الحفاظ على استقلاليتها؛
د) الأشكال الجديدة من المشاركة السياسية بما في ذلك وسائل الاعلام الاجتماعية؛
ه) تأسيس الأحزاب السياسية المتكاملة والشفافة والمسؤولة.

[4] يبين هذا الجدول التكوين الأصلي لفريق العمل. وقد كانت الأرقام الفعلية تتغير خلال المؤتمر إذ قام المشاركون بتغيير فرق عملهم.

**1) المشاركة السياسية للنساء والأقليات والفئات المعرّضة؛**

أشار المشاركون إلى أن الحقوق المستاوية للمرأة والرجل فيما يخص المشاركة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار وكذلك تطبيق هذه الحقوق هي المقياس للتقدم الديمقراطي. ففي هذا الصدد تمت مناقشة أهمية التدابير القانونية والإختيارية لزيادة التمثيل السياسي للمرأة. وأكد بعض المشاركين على أنه ينبغي فهم الحصص كتدابير خاصة ومؤقتة مع وجوب تطبيقها جنبا الى جنب مع عملية التوعية الواسعة النطاق ومبادرات تنمية القدرات.

ومع ذلك، شدد المشاركون أيضًا على أن المشاركة السياسية الشاملة وذات المعنى للمرأة تعود الى وجود إطار قانوني يضمن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمومية لها. ويتضمن "النهج الشامل" توسيع الفرص لإشراك الرجال والنساء في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، كوسيلة لمعالجة الفقر الذي يشكل أحد الأسباب للانعزال أوالاستبعاد السياسي.

ثانياً، لاحظ المشاركون أن اتباع النهج المتكامل يتطلب من الحكومات رفع تحفظاتها الوطنية عن المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وكذلك تطبيق التوصيات المنبثقة عن منهاج عمل بيجين، لا سيما ما يتصل بإنشاء آليات وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، شدد المشاركون على أن الديمقراطية الشاملة تتطلب إيلاء الاهتمام لحقوق الأقليات ومشاركتها في حياة الدولة. فهناك حاجة إلى وجود الضمانات الديمقراطية الخاصة بحقوق الإنسان للتأكيد على احترام حقوق الأقليات في المعاملات السياسية والعامة. وفي الدول الأورومتوسطية الشريكة ينبغي – كما تمت الإشارة اليه - إيلاء اهتمام خاص ليس لحماية حقوق النساء والفتيات فحسب بل للأقليات الدينية أيضًا.

تمارس الأحزاب السياسية "كحرّاس للديمقراطية" قدرًا كبيرًا من النفوذ على من يتمتع بالوصول إلى السلطة السياسية. لذلك، لاحظ المشاركون أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتقوية الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية من أجل ضمان تكافؤ الفرص للنساء والرجال، فضلا عن الأقليات. وينطبق ذلك على العمليات والإجراءات الخاصة بتعيين المرشحين وتوزيع موارد الأحزاب والتجنيد أو التوظيف والترويج.

وأشار بعض المشاركين إلى أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فضلا عن الدول الأورومتوسطية الشريكة لا تملك الأنظمة القوية الخاصة للأحزاب السياسية. فحيث تكون أنظمة الأحزاب السياسية ضعيفة أو غير موجودة، يجب توخي اليقظة لضمان احترام حقوق المرأة والأقليات والشباب والفئات المعرّضة. وبالمثل، كلما تعكس الأحزاب السياسية الإيديولوجيات الدينية، تلعب الجهات الدولية والوطنية دورًا في دعم ظهور الأحزاب العلمانية من أجل تشجيع التعددية السياسية.

**2) الانخراط السياسي للشباب**

أشار المشاركون إلى أن التحولات الديمقراطية تفتح أيضاً ,,نافذة الفرصة" الفريدة من نوعها للتعبئة السياسية للشبان والنساء. ومع ذلك، يمكن لهذا الانخراط التبدد بسرعة إذا لم تتم الاستفادة من انشغال الشباب بصورة صحيحة خلال الفترة الانتقالية في المؤسسات والنظم السياسية. على وجه الخصوص، تدهور نظم التعليم لا يؤدي إلى الفقر الاجتماعي والاقتصادي فحسب بل يحد من فرص انخراط الشباب في الحياة المدنية والسياسية أيضاً.

وخلص المشاركون إلى القول إن التعبئة الضخمة الخاصة بالشباب في عدد من البلدان تحتاج إلى الدعم من خلال التربية المدنية والى متابعتها من خلال برامج بناء القدرات الرامية إلى تطوير المهارات القيادية وتعبير وجهات النظر والعمل على القدرات التحليلية. كما اتفق المشاركون أنه بإمكان وسائل الإعلام الاجتماعية وتلك الموجودة بالانترنت إنشاء الأشكال والأساليب الجديدة للمشاركة السياسية، لا سيما في صفوف الشباب، والتطوير بشكل كبير لقدراتهم القيادية كقادة ناشئين.

### 3) ربط المجتمع المدني مع المجتمع السياسي

شدد المشاركون على أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في إنشاء البيئة الديمقراطية المستدامة وضمان الانخراط الشعبي العمومي الفاعل والمستقل والمسؤول في الشؤون الاجتماعية والسياسية. فمن أجل التوصل الى أعلى مقدرات المجتمع المدني الممكنة أشار المشاركون الى حاجة زيادة تمكين منظمات المجتمع المدني والناشطين في حوارهم مع المواطنين - رجالا ونساء، ومع غيرها من منظمات المجتمع المدني والممثلين عن القطاعين العام والخاص والحكومات والجهات السياسية الفاعلة الأخرى. ولاحظ المشاركون أن المجتمع المدني يشمل أيضا الجمعيات المهنية والنقابات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.

وأشار بعض المشاركين الى أن إطلاق مبادرات حسن النية لمرّة واحدة من أجل تشجيع التعبئة السياسية نادرا ما تنشئ آليات لضمان اتباع النهج المستدام لتبادل الأفكار والممارسات. وهناك حاجة إلى وجود ,,منصات للحوار'' بين كل أطراف المجتمع المدني والسياسي لرصد التقدم السياسي والتغيير على نحو فعال. بإمكان مؤسسات الفكر والخبرة وخلايا التفكير توفير مثل هذه المنصات للحوار مع ربط المجتمع المدني على مستوى القاعدة مع الأطراف الفاعلة في السياسة ومع صناع القرار.

كلما يتطور المجتمع المدني متحوّلا الى القطاعات المنظمة، كلما تصبح مسألة المساءلة أكثر أهمية وبروزاً من أي وقت مضى. وينبغي ممارسة حق المساءلة بشأن تنظيمات المجتمع المدني أمام مفوِّضيها من قبل المجتمع المدني نفسه - من خلال التجمعات المنظمة والهيئات التنفيذية ومن خلال المفوِّضين أنفسهم - وليس الدولة.

### 4) وسائل الإعلام الاجتماعية وعلى الإنترنت

ناقش المشاركون أشكالا جديدة من النشاط السياسي والتي تظهر في العديد من دول منظمة OSCE والدول الأورومتوسطية الشريكة، وخاصة من ناحية التعبئة من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية. ولاحظ الفريق أن وسائل الإعلام الاجتماعية وتلك على الإنترنت توفر محفلا مبتكرًا لتوجيه النشاط السياسي. ومع ذلك، من أجل التأثير المجدي على العمليات السياسية يجب تعزيز دعم النشاط السياسي من وسائل الاعلام الاجتماعية بما يتجاوز مدة التحولات الديمقراطية. وبعبارة أخرى، لا بد من الانتقال من النشاطات ,,بالإنترنت'' أو النشاطات ,,الافتراضية'' إلى النشاطات ,,على أرض الواقع''. ومن أجل إحداث ذلك، هناك حاجة إلى إنشاء آليات الربط المباشر بين الناشطين العاملين عبر الإنترنت وبين صناع القرار. وكذلك تمت الإشارة الى أنه رغم توسيع فرص الوصول لوسائل الإعلام الاجتماعية وتلك على الإنترنت والتأثر المتزايد بها بصورة يومية، لا يزال العديد من شرائح المجتمع مستبعد، ولا سيما من الفقراء والنساء والأقليات وفي المناطق الريفية.

## توصيات فريق عمل 2

**يوصي مشاركو فريق عمل 2 بما يلي:**

***المشاركة السياسية للنساء والأقليات والفئات المعرّضة***

1. *تطوير الأدوات المبتكرة لتعبئة النساء كجهات سياسية فاعلة مع استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية من أجل بناء الوعي السياسي الخاص بالحقوق السياسية للمرأة، إلى جانب إنشاء البرلمانات النسائية لدعم التعبير عن احتياجات المرأة ومصالحها، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية كمنطلق لتمكين المرأة في الحياة السياسية؛*
2. *إنشاء منصات للحوار المستدام تربط المنظمات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية والجهات السياسية الفاعلة، مع التركيز على التربية المدنية المتواصلة للمرأة والرجل على حدّ سواء، كمواطنين وناخبين وأشخاص فاعلين سياسياً؛*
3. *بإمكان مؤسسات الفكر وخلايا التفكير أن تعمل كوسطاء بين المجتمع المدني والأطراف الفاعلة سياسياً، وأن تُشرك الخبراء القانونيين وذوي الخبرة في صنع السياسات في الأبحاث الخاصة بالمساواة بين الجنسين، من أجل التقييم الكامل لدرجة تأثير التشريعات الانتخابية والسياسية على المرأة كطرف فاعل سياسياً.*

***الإشراك السياسي للشباب***

4. *على منظمة الأمن والتعاون الأوروبي دعم برامج الشباب الخاصة بالقضايا الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد لا الحصر.*
5. *وضع برامج لتعزيز الثقافة الديمقراطية للجندر في أوساط الشباب.*
6. *إنشاء محافل الشباب مثل برلمانات الشباب وبرامج التبادل الدولي وإقامة التدريبات الخاصة بالكفاءات القيادية وبناء القدرات، من أجل إتاحة الفرصة للشباب لتبادل الأفكار والتعاون والتعلم من بعضهم البعض ولتوجيه احتياجاتهم إلى سياسات وإجراءات ملموسة.*
7. *على الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تشجيع الدول الأورومتوسطية الشريكة على إقامة حوار شفاف وفعال مع ممثلي الشباب ومراعاة احتياجاتهم.*
8. *إنشاء منصات للحوار والتعاون بين مختلف الجهات المعنية في كل بلد مستهدف، وبين نظرائها من الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة OSCE؛*

***ربط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي***

9. *دعم الجهات الفاعلة سياسياً في المجتمع المدني كي تضطلع بدور أكثر نشاطًا في إدارة نشاطات المجتمع المدني؛*
10. *إنشاء آليات لتمكين الفئات المضطهدة والمحرومة، بما في ذلك الأقليات، في البلدان المعنية ؛*
11. *تعزيز الروابط بين تنمية الديمقراطية وبين أي دعم متلقى من الجهات الدولية المانحة؛*
12. *تشجيع الدول الأورومتوسطية الشريكة على زيادة استثمارها في مجال تعزيز الديمقراطية في بلدانها؛*
13. *استخدام القوة الدافعة للتغيير الاجتماعي والسياسي في التماس النماذج المستدامة لتوجيه الحوار، فضلا عن ربط الناشطين وصناع القرار من منطقتينا؛*
14. *إنشاء المنصات المواضيعية لحوار الخبراء والناشطين بين منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وبين شركائها المتوسطيين، وكذلك يجب على مؤسسات الفكر وخلايا التفكير دعم تطوير مثل هذه البرامج وتسهيلها؛*

***وسائل الإعلام الاجتماعية وعلى الإنترنت***

15. *أن تقوم منظمة OSCE بإعتراف ودعم أصحاب المدوّنات على الويب والناشطين بالإنترنت والذين تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم، وأن تتم مجابهة مضايقاتهم في المحافل الدولية والاجتماعات الثنائية، وذلك في محاولة لتوليد الضغط الدولي؛*
16. *أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة OSCE بتسهيل الوصول المفتوح والآمن للإنترنت والبحث عن الحلول التكنولوجية لمكافحة الرقابة على الإنترنت؛*
17. *أن تقوم منظمة OSCE بتشجيع فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت ومحو الأمية والتعليم وإنشاء منصة لجلب الناشطين في مجال نشر الديمقراطية على الإنترنت من كلتا المنطقتين معا؛*
18. *الاستفادة من وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت للمناقشة والدعوة لإجراء الإصلاحات السياسية والإصلاحات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وربط الناشطين على الإنترنت بصناع القرار.*

جلسة عمل **3**: المشاركون في جلسة عمل عن العدالة والاصلاح القانوني أثناء مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فيلنيوس، ليتوانيا، 4 ديسمبر/كانون الأول 2011. (OSCE/Velimir Alic)

# فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء

**فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء[5]**

| | الجزائر | مصر | اسرائيل | الأردن | المغرب | تونس | منطقة حوض البحر المتوسط | منطقة OSCE | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاركون | 2 | 2 | 2 | 1 | 1 | 4 | 12 | 13 | 25 |
| منهم النساء | 1 | 1 | 2 | 0 | 0 | 1 | 5 | 4 | 9 |

تباحث فريق عمل ٣ في عمليات الإصلاح القضائي والقانوني والمنهجيات والأدوات التي يمكن الإستفادة منها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل الدعوة للإصلاح. وكانت أعمال الفريق تهدف أيضًا لمناقشة أهمية حرية التجمع السلمي ورصد مصير الدعاوى القضائية كأداة لتقييم إصلاحات قطاع العدالة في البلدان التي تمرّ بعملية الانتقال السياسي، وكذلك أهمية إجراء المشاورات العمومية الشفافة مع المجتمع المدني في سياق عمليات الإصلاح القانوني والدستوري. وقد أدار النقاش كل من السيد أمين غالي Amine Ghali من مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية Al Kawakibi Democracy Transition Center (تونس) والسيد نايل الجرمن Neil Jarman من معهد أبحاث النزاعات Institute for Conflict Research (المملكة المتحدة).

وحدّدت المناقشات القضايا الرئيسية المتصلة بعمل السلطة القضائية في كلتا المنطقتين – منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط الخاصة بالدول الشريكة. كما ناقش المشاركون المبادئ الديمقراطية التي ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند إصلاح التشريعات في بلدانهم.

وركزت الجلسة الأولى في معظمها على مقدمات الممثلين والمشاريع التي تقوم منظمات المجتمع المدني الخاصة بهم بتنفيذها حالياً، بداية بالموضوعات العامة المتعلقة بسيادة القانون مثل المحاكمة العادلة ورصد مصير الدعاوى الانتخابية، وحرية التجمع واستقلالية السلطة القضائية، مرورًا بقضايا أكثر اختصاصاً مثل التمييز القائم على أساس العرق والدين والجندر/الجنس إلخ، وصولا إلى حرية وسائل الإعلام. بعد ذلك، كانت المناقشات تخص دور مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR وأدواته (خاصة في مجال سيادة القانون والإصلاح القانوني) وكيف يمكن لـODIHR في المستقبل إشراك الدول الأورومتوسطية الشريكة مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الأساسية في كثير من الأحيان بين هذه الدول ودول منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

[5] يبين هذا الجدول التكوين الأصلي لفريق العمل. وقد كانت الأرقام الفعلية تتغير خلال المؤتمر إذ قام المشاركون بتغيير فرق عملهم.

وعلاوة على ذلك، تباحث المشاركون كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني تشجيع حكوماتها على الاضطلاع بدور أكثر نشاطًا في مجال حماية حقوق الإنسان، نظرًا إلى أن العديد من البلدان تسير على طريق الإصلاح الدستوري، وأن تُطبّق الأدوات الدولية، على سبيل المثال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في الدول الأعضاء لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وفي جميع الدول الأورومتوسطية الشريكة على حد سواء.

وانشغل المشاركون في المناقشة المواضيعية حول المسائل التالية :

أ) تعزيز تأثير المنظمات غير الحكومية ؛
ب) الإصلاح القانوني ودور المنظمات غير الحكومية ؛
ج) التحديات بما فيها القضاء

**1) تعزيز تأثير المنظمات غير الحكومية**

أبرز المشاركون من الدول المتوسطية الشريكة أوجه البيئة القمعية التي يشتغل بعضهم فيها حيث أنهم يتعرضون لتهديدات مستمرة من المضايقات والقتل. واعتبروا عدم وجود التمويل من الدولة عاملا إضافيا يسهم في تهيئة البيئة غير المواتية لعمل منظمات المجتمع المدني مما منعها من زيادة مشاركتها في تعزيز حقوق الإنسان وحرياته. وكان أساس ذلك التشريعات التقييدية المتعلقة بالجمعيات غير الحكومية. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية وصف ظاهرة تفشي الفساد الواسع النطاق كأحد أسباب المشكلة، فضلا عن الهجمات العلنية عليها من قبل أحزاب المعارضة السياسية والجماعات الدينية ووسائل الإعلام المسيطر عليها من الحكومة والنقابات. ولوحظ أن بعض الآليات لمعالجة هذه القضايا تكون موجودة في مختلف مناطق أوروبا وأبرزها برنامج مجلس أوروبا المسمّى «إحمي الحامي». ومن الأفكار التي طرحت في هذا السياق تأسيس جمعيات المحامين من أجل الديمقراطية وائتلافات المحاماة أو شيء يشبه لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا والتي تم إنشاؤها خصوصًا لخدمة الدول المتوسطية الشريكة في التعاون. وبإمكان بعض البلدان التعاون لتمويل مركز الإصلاح الدستوري في العالم العربي.

**2) الإصلاح القانوني ودور المنظمات غير الحكومية**

تم التشديد خلال المناقشات على أنه في العديد من الدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى جانب الدول الأخرى من منطقة OSCE، لا تزال مسألة المساواة بين الجنسين تغفل على الدوام، رغم وضعها في الأدوات الدولية ذات الصلة والخاصة بحقوق الإنسان – فلا تكون النساء موجودات في مؤسسات الدولة مثل السلطة القضائية، ويتعرضن كثيراً ما للمضايقات من قبل السلطات الرسمية. في بعض الحالات، كان هناك تمييز علني واسع النطاق ضد جزء من السكان على جميع المستويات المجتمعية. وتمت المناشدة والدعوة لإجراء إصلاحات قانونية تركز على إلغاء التشريعات المؤدية الى التمييز القائم، على سبيل المثال، على الدين (بما في ذلك الحق في تغيير الديانة) والجندر والقضايا المتعلقة بالجنس وعلى الاستجابات المناسبة لجرائم الكراهية. فهنالك حاجة الى الاعتراف بحقوق الأقليات والمساواة بين الأقليات داخل مؤسسات الدولة والى انعكاسها في التشريعات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لا بد من إجراء الإصلاحات القانونية من خلال اتباع النهج الشامل ومعناه وجوب إشراك الأقليات وجميع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة.

يجب القيام ببناء القدرات في الإدارة العامة، بما في ذلك القضاء. وينبغي أن تشمل هذه التدابير التدريب على حقوق الإنسان، ولا بد من تركيز أكبر على ضمان أن يتم نقل مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الأدوات القانونية الدولية إلى موادّ القوانين المحلية وتطبيقها بشكل صحيح.

في هذا السياق، تمت الإشارة إلى أنه من الضروري لمنظمات المجتمع المدني التركيز أيضًا على اكتساب الشرعية في الرأي العام كمنظمات داعية للنشاط، بينما في الوقت نفسه يجب إجراء البحوث المناسبة في المسائل المعنية وإنشاء شبكات مع الحكومة والمنظمات الأخرى على حدّ سواء. وعليها كذلك الانخراط والتعامل مع السكان على نطاق أوسع وتطوير التعليم والقيام بالنشاطات الرامية الى رفع مستوى الوعي. وينبغي استخدام مختلف الأساليب لمواكبة الممارسات المتغيرة. كما ينبغي لممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرها من أطراف المجتمع المدني (مثل الصحافيين والنقابات والمحامين والمدارس والجامعات والأحزاب السياسية) المشاركة في دورات التدريب وفي غيرها من آليات بناء القدرات بغرض توعيتهم بمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، مما يمكّنهم بالتالي من رفع مستوى وعي الآخرين والاستفادة الفعالة من أدوات الدعوة. وعلى منظمات المجتمع

المدني من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومن الدول الأورومتوسطية الشريكة التعاون سوية لتحقيق هذا الهدف.

**3) التحديات بما فيها القضاء**

فيما يخص القضاء، أعرب المشاركون من الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وكذلك من الدول الأعضاء فيها عن قلقهم من عدم وجود المعرفة الكافية لمبادئ حقوق الإنسان والمسائل القانونية العامة واستقلالية القضاة. على وجه الخصوص، كان النقاش يدور حول إمكانيات استبدال القضاة بعد الانتقال والذين خدموا في ظل الأنظمة غير الديمقراطية السابقة، وذلك من دون مقاطعة عمل المحاكم. وبالتحديد، عند القيام بمسح القضاة يبدو من المهمّ التمييز الصحيح بين مستوى تورّطهم في أعمال الأنظمة السابقة، والتركيز على إعادة تأهيلهم والمصالحة بدلا من العقاب. في الوقت نفسه طرحت الملاحظة أن التدريب المناسب والمكثف للقضاة المعينين حديثا ومنحهم الأجور الوافية المناسبة لمستواهم يمكن أن يعجّل ويعزّز من عملية استعاضة القضاة المرغوب فصلهم عن السلطة القضائية.

في كثير من الأحيان، كان يُنظر للقضاة كذراع خفي لبعض الأنظمة الحكومية فتمّ اتهامهم بإنتهاك حقوق الإنسان بأنفسهم. ويبدو أنه في بعض الدول الأورومتوسطية الشريكة لا توجد إلا ثقة قليلة بالجهاز القضائي الذي غالبا ما يُنظر إليه كغير فعال وفاسد. فيحاول الناس تجنّب رفع الدعاوى في المحاكم وغالبا ما يقومون بإحقاق العدالة بأيديهم، كما في كثير من الأحيان يتم تهديد وترهيب موظفي منظمات المجتمع المدني العاملين على رصد مصير الدعاوى القضائية. فكانت هناك مطالب بإحضار مراقبين مستقلين - قدر الإمكان من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR أو الأشخاص المدرّبين من قبل هذا المكتب. عموما، دعا المشاركون مرارًا إلى وجود قضاء مستقل ونزيه يتمتع بثقة الشعب.

ومن الملاحظ أيضاً أن معظم القضاة أنفسهم يدركون عدم استقلاليتهم. أحياناً، في بعض الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، لا يحترم القضاة ولا قراراتهم من قبل الشرطة. فلتجنب مثل هذه الحالات في المستقبل، تم اعتبار إصلاح الشرطة شيئاً لا غنى عنها، بما فيه تدريب الشرطة للمساعدة في بناء التفاهم والاحترام لسيادة القانون. كما وأفاد المشاركون أيضًا أن بعض القضاة الذين تصرفوا "بشكل مستقل أكثر من اللازم" يواجهون خطر فصلهم التعسفي عن المنصب دون مبرر. وكان هذا الأمر يعتبر مشكلة عامة في الأنظمة التي تم تعيين القضاة فيها من قبل وزارة العدل والتي كان فيها أيضاً تدخل في هذا التعيين من مختلف الهيئات التنفيذية. السبب والنتيجة لهذه الممارسات كانت المحسوبية (الوساطة) والفساد على نطاق واسع. في هذا السياق، تم لفت الانتباه أن تشكيل لجان المراقبة لرصد مصير الدعاوى القضائية ولرصد تصرفات القضاة يكون شيئا لا فائدة منه لأن أعضاء مثل هذه اللجان هم كذلك أشخاص معيّنون من قبل نفس الحكومة. في الوقت نفسه، ينبغي إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية تعيين القضاة بشكل ديمقراطي وسليم، ويجب تدريب الشرطة والقضاة لجعلهم أكثر وعيا بمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة. ولا بد من السماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل الصحيح، أيضا في مجال متابعة مصير الدعاوى.

## توصيات فريق عمل 3

**يوصي مشاركو فريق عمل 3 بما يلي:**

***التوصيات العامة:***

1. *مناشدة رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بإعلان التوصيات التالية وتوزيعها ونشرها في الدول الأعضاء في المنظمة وفي الدول الأورومتوسطية الشريكة وبالتعاون معها؛*
2. *تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة على التعاون من أجل تطوير آليات المشاركة والانخراط وإضفاء الطابع الرسمي عليها؛*

3. تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة على التعاون من أجل خلق بيئة مواتية وآمنة تسمح بعمل منظمات المجتمع المدني بشكل فعال على ترويج وحماية حقوق الإنسان؛
4. تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق كافة الأقليات على جميع مستويات المجتمع؛

***دعم الإصلاح القضائي والقانوني:***

5. مناشدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم عملية الإصلاح الدستوري والقانوني في الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون؛
6. تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة على استناد الإصلاحات القانونية إلى مبدأ التشاركية والتضامنية والشفافية؛
7. تشجيع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة على استناد الأطر التشريعية الى مبدأ احترام حقوق الأقليات وعدم التمييز وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين؛
8. مناشدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بإنشاء منصة لتعزيز استقلالية القضاء من خلال نشر المستندات والتوصيات المتوفرة والنشاطات التدريبية ذات الصلة، والتشجيع على اندماج وانصهار الأوساط المهنية القانونية بما فيها جمعيات المحاماة الموجودة؛

***بناء القدرات لمؤسسات الدولة :***

9. يوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم أنشطة بناء القدرات الخاصة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الترجمة إلى اللغة العربية لأهمّ المنشورات الصادرة عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان علاوة على عقد لقاءات الموائد المستديرة والندوات والقيام بغيرها من النشاطات الرامية إلى تبادل الممارسات الجيدة؛
10. مناشدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتنظيم مناقشات وتدريبات لتعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان داخل الهيئات العاملة على إنفاذ القانون؛

***بناء القدرات في المجتمع المدني: (منظمات غير حكومية، نقابات، وسائل الإعلام، مدارس، جامعات، أحزاب سياسية):***

11. مناشدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتوفير التدريبات الخاصة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك متابعة مصير المحاكمات؛
12. مناشدة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتسهيل تطوير الشبكات بين ممثلي المجتمع المدني من منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة.

# فعالية جانبية: التسامح وعدم التمييز في التحولات الديمقراطية

أقيمت الفعالية الجانبية "التسامح وعدم التمييز في التحولات الديمقراطية" في فيلنيوس يوم 5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011 في إطار مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وحضر الفاعلية 45 مشاركًا، وأدار النقاش السيد Ebrahim Abushindi من مركز الجالية العربية اليهودية Arab Jewish Community Center (إسرائيل).

خلقت الفعالية الجانبية محفلا لمناقشة مخاطر العداوات بين الأديان والأعراق والثقافات بأن تتحول إلى أنماط من التمييز والعنف في الفترات الانتقالية. وقام المشاركون من الدول المتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومن منطقة المنظمة بتبادل خبراتهم وممارساتهم الجيدة في المنع والرد على أعمال العنف الناجمة عن التحيز، وبتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم، ولا سيما تجاه الأقليات.

وأكد السيد **دوغلاس وايك Douglas Wake، النائب الأول لمدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان** في ملاحظاته الافتتاحية على أهمية معالجة التعصب والتمييز سواء من منظور أخلاقي أوعملي لأنها يمكن أن تتحول إلى التوتر والعنف. وقد التزمت الدول الأعضاء في منظمة OSCE بنفسها بمكافحة التعصب والتمييز. وقد كُلف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العقد الماضي بالعمل على وجه التحديد على قضايا التسامح وعدم التمييز، بما في ذلك معاداة السامية والتمييز والتعصب ضد المسلمين والمسيحيين وغيرهم من الفئات. فقام ثلاثة ممثلين شخصيين لرئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالتوجّه بكلامهم الى هذه المواضيع في مختلف أنحاء منطقة المنظمة. وقد كان مكتب ODIHR يركز أنشطته على التعليم وجمع البيانات عن جرائم الكراهية وإنفاذ القانون.

وقامت السيدة **ديلدورا حامدوفا Dildora Khamidova، المديرة التنفيذية لمركز التربية والتعليم المتعدد الثقافات واللغات من قرغيزستان**، بوصف الوضع الهش للسكان الأوزبكيين الذين يشكلون أكبر أقلية عرقية في بلدها. واندلع الصراع العنيف في جنوب قرغيزستان في يونيو/حزيران 2010، مما أسفر عن ما بين 300 و1000 ضحية بالإضافة الى آلاف الجرحى وبعض حالات العنف الجنسي الشديد ضد النساء المنتميات للأقليات، ومئات الآلاف من المهاجرين داخليًا. وقد استجابت الحكومة لشواغل الأقلية الأوزبكية مع مشروع توفير الفرص التعليمية المواتية للأقليات وبرامج التعليم المتعدد الثقافات، إلى جانب النشر للوثيقة الرسمية "مسوّدة مشروع السياسة العرقية وتوحيد المجتمع في قرغيزستان" في مارس/آذار 2011، بالدعم من المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومن مركز OSCE في بشكيك، ومن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة. ومع ذلك، حسب قول السيدة حامدوفا، لم تنفذ الحكومة حتى الآن تعهداتها لزيادة تمثيل الأقليات العرقية. وشددت على أن هناك حاجة إلى الجهود الحكومية لمنع مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة والعنف ضد الأقليات. وأوصت بزيادة تمثيل الأقليات العرقية على جميع مستويات الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون، وضمان حماية حقوق الأقليات قانوناً من القضاء، والتحقيق في أحداث يونيو/حزيران 2010، والمضي قدمًا في برامج التعليم المتعدد اللغات.

وتحدث **Abdellah Benhssi، رئيس مركز الجنوب Center South، ونائب رئيس ديالوغوس DIALOGUS** والعضو المؤسس لجمعية الصداقة اليهودية البربرية، حول الفرص والتحديات الجديدة أمام منظمات غير حكومية نتيجة للتحول

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعمل من أجل الديمقراطية في المجتمع. وذكر متطلبات المسيحيين في مصر والخاصة بمزيد من الحقوق والعدالة، وكذلك ذكر استبعاد الأقلية الأمازيغية في ليبيا عن العملية السياسية وإلى حد ما في المغرب. وأشار إلى استغلال الدين في بعض البلدان لشرعنة التعصب. ومع ذلك، يمكن أيضًا العثور على التطورات الإيجابية والأمثلة على مكافحة التعصب والتمييز. فيحتوي الدستور المغربي الجديد على حقوق الأقليات وتمت استشارة مركز الجنوب والمنظمات غير الحكومية الأخرى في هذه العملية. وتقوم منظمته بجمع البيانات عن التمييز في المغرب لعرضها على الوزير. وأضاف أن تحديًا من نوع خاص يكمن في حقيقة أن التغييرات السياسية انطلقت على يد المواطنين العاديين الذين لا يشاركون بالضرورة نفس المستوى التعليمي والأفكار البناءة لإشراك جميع الفئات العرقية والدينية في المجتمع. وشدد السيد Benhssi أن التعليم والتدريب على التسامح وعدم التمييز يتسمان بأهمية خاصة. ومن الممكن الإستفادة من المنظمات غير الحكومية والحكومات من منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدانة التحيز والكراهية ضد الأقليات وتشجيع الأصوات الداعية الى التسامح والاحترام المتبادل وعدم التمييز تجاه الأقليات الدينية والعرقية والثقافية.

وأكد المشاركون على أهمية الأنشطة على المستوى الإقليمي والشعبي ضد التمييز وعلى دور تعليم التسامح في الأوقات التي يزيد فيها النفوذ السياسي للجماعات التي تروج للتعصب ضد الأقليات الدينية والثقافية. ونوقش مثال الأردن حيث كثيرا ما تتم معالجة قضايا التمييز داخل البلديات. كما تمت الإشارة إلى أن الكفاح من أجل حقوق الأقلية البربرية والمساواة بين الجنسين في المغرب حركة على مستوى القاعدة الشعبية. ودعا المشاركون أيضاً إلى إجراء تحقيقات في تاريخ اضطهادات البربر من قبل العرب والاعتراف بحوالي تسعمئة ألف يهودي اضطروا لمغادرة الدول العربية والإسلامية لغاية أوائل السبعينات من القرن العشرين.

بدأت الحكومة المغربية تعترف بحقوق البربر كما يعترف الدستور الآن باللغة البربرية. وتبين الأمثلة من منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أنه بإمكان تصريحات الحكومات بشأن قضايا الأقليات التأثير الكبير الإيجابي أو السلبي على مسألة التمييز وجرائم الكراهية ضد الأقليات.

وقام الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لشؤون مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز بتقديم المعلومات عن جهود منظمة الأمن والتعاون في عام 2011 والخاصة بمحاربة معاداة السامية والتعصب وجرائم الكراهية ضد المسلمين والمسيحيين والمجموعات الأخرى في عموم منطقة المنظمة. وأكد على أهمية حماية أماكن العبادة والمقابر لأنها جوهرية بالنسبة للأوساط الدينية ولاندماج الأقليات كمواطنين متساوين.

وطرح المشاركون فكرة الإستفادة من تجارب منطقة OSCE والخاصة بحماية الأقليات قانوناً في صياغة تشريعات جديدة في البلدان المتوسطية الشريكة. وخلص مدير النقاش قائلا إن التجارب من عموم منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنطقة بحر الأبيض المتوسط تبين أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومساهمتها تشكل عاملا حاسمًا في دفع مسألة التسامح ومكافحة التمييز في المجتمع الى الأمام.

**التسليم:** Sherif Abdel Azim شريف عبد العظيم من الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية يعرض التوصيات النهائية الصادرة عن مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي على أودرونيوس آجوباليس Ažubalis Audronius وزير الشؤون الخارجية الليتواني والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون والتعاون الأوروبي، فيلنيوس، ليتوانيا، 5 ديسمبر/كاون الأول 2011. (OSCE/Shiv Sharma)

# الجلسة الختامية

في ملاحظاته الختامية ألقى **السيد Achref Aoudi**، المؤسس لـI-Watch (تونس)، كلمته حول الدور الهام للمجتمع المدني وتحديدا دور كل مواطن فردي في مساءلة حكوماته في سبيل الكفاح من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. وأكد على أهمية توصيات مؤتمر المجتمع المدني الموجهّة لإجتماع المجلس الوزاري في 2011 لمنظمة OSCE، كما حثّ المنظمات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط للانضمام إلى نفس الجهود كمراقبين مع الحفاظ على وضعها كمنظمات غير متحيزة ومستقلة، وفي نفس الوقت مع السعي إلى الوصول لنظرائها في منطقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وأكد أنه بالرغم من أن انخراط منظمة OSCE ومكتب ODIHR في المنطقة شيء يرحب به، إلا أن التغير في المنطقة يجب أن يأتي من القاعدة الشعبية نفسها. وعلاوة على ذلك، عاد يقول أنه ينبغي معالجة المواضيع الثلاثة للمؤتمر - الممارسات الانتخابية الجيدة والمشاركة السياسية (لاسيما للنساء والشباب) والإصلاح القضائي والقانوني - في وقت واحد، فإن إجراء الانتخابات من دون مشاركة المجتمع المدني أو من دون وجود سيادة القانون والعدالة يكون قليل المعنى والفائدة.

"ومن الغريب حقا أن أقول ذلك ولكن عندما كنت أستمع إلى كل واحد منكم خلال اليومين الماضيين، كان لدي انطباع بأنكم جميعًا تعيشون في تونس. كان لدي انطباع بأني ولدت في أوكرانيا وترعرعت في روسيا وعشت في صربيا: صدقوني، تحدياتنا هي نفسها تقريبًا" - Achref Aoudi، I-Watch (تونس)، ملاحظات ختامية.

وهنأ **السيد دوغلاس وايك Douglas Wake، النائب الأول لمدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان**، المشاركين على النوعية العالية وعمق المناقشات التي دارت خلال المؤتمر، وعلى مشاركتهم المتحمسة وعلى مناخ العمل الممتاز الذي تم إنشاؤه بين المشاركين. كما أعرب عن شكره لرئاسة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي على دعمها اللوجستي والمالي والفني لتنظيم هذا المؤتمر. وأشار إلى أن المجتمع المدني قد لعب دورًا حاسمًا في دفع وتعزيز التحولات نحو الديمقراطية في عدد من بلدان منظمة الأمن والتعاون، كما أعرب عن أمله أنه بإمكان المجتمع المدني القيام بالدور المماثل في البلدان الأورومتوسطية الشريكة.

وانضم السيد وايك إلى صوت المتحدث الرئيسي ملاحظاً أن المخاوف والتحديات المتشابهة تقف في طريق الدول الأعضاء في منظمة OSCE والدول المتوسطية الشريكة على حد سواء، لا سيما فيما يتعلق بقضايا مثل تنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما أكد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية في مؤسسات المنظمة وعملياتها مشددا على أن أفكارها وانخراطها وتوصياتها تساهم في عمل المنظمة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها. وأكد على أهمية التوصيات التي وضعها المشاركون في مؤتمر فيلنيوس موضّحا أنه سيتم تقاسمها مع هيئة الرئاسة وأيضاً مع جميع الوفود المشاركة في اجتماع المجلس الوزاري في فيلنيوس، وأنها سوف تساعد في توجيه الانشغال المستقبلي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع الدول المتوسطية الشريكة من أجل التعاون.

# المرفقات

# جدول الأعمال المشروح

**مؤتمر المجتمع المدني لدول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأورومتوسطية الشريكة**
**قبيل اجتماع المجلس الوزاري في فيلنيوس 2011**
**حسن الممارسة الانتخابية، المشاركة السياسية، إصلاح القضاء والقانون**
**فيلنيوس، ليتوانيا، 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011**
**جدول الأعمال المشروح**

**أولا. لمحة عامة**

مؤتمر المجتمع المدني للشركاء الأورومتوسطيين والمقام قبيل لقاء المجلس الوزاري في فيلنيوس في 4-5 ديسمبر/كانون الأول والذي تنظمه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE مع ODIHR/OSCE سوف يجمع ممثلين عن المجتمع المدني للدول الشريكة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فسيستند هذا الحدث الى تفويض وصلاحيات منظمة الأمن والتعاون وخبراتها في تشجيع التعاون الدولي بين منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز وإقامة روابط جديدة والشراكات بين ممثلي المجتمع المدني في الدول الأعضاء لـOSCE وكذلك في البلدان الأورومتوسطية الشريكة، وذلك في مرحلة حدوث تغيرات سريعة وتحولات جارية في هذه المنطقة.

لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سجل واسع وخبرة غنية في العمل على تسهيل الاتصالات الدولية بين مؤسسات المجتمع المدني والمتعلقة بمسألة البعد الإنساني للأمن والسلامة الدولية. وبهذا الصدد استرشدت المنظمة بعدة مساهمات مشار اليها في الفقرة 26من وثيقة كوبنهاغن من عام 1990 والتي اتفقت فيها الدول المشاركة على "تشجيع وتيسير و- عند الاقتضاء - دعم المساعي العملية وتبادل المعلومات والأفكار والخبرات بين البعض وكذلك عن طريق الاتصالات المباشرة وتعزيز التعاون ما بين الأفراد والمؤسسات والمنظمات" في مختلف المجالات المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إن المشاريع والبرامج لـ OSCE وODIHR المركزة على تقوية المجتمع المدني، فضلا عن الاجتماعات السنوية المكرّسة للبعد الإنساني للمسألة، والتي يشارك فيها ممثلو المجتمع المدني مشاركة كاملة، ليست سوى مثالين على كيفية تطبيق مساهمات OSCE ميدانيًا بشكل نشاطات عملية.

التغيّرات السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)خلال عام 2011 قد أظهرت أهمية المجتمع المدني كمحرك لعملية التحول السياسي والإصلاح. وبما أن عددًا من الدول قد انشغل في عمليات الإصلاح الصعبة فإن التحدي الذي تواجهه المجتمعات المدنية لمنطقة MENA يتشكّل الآن في الحفاظ وزيادة مساهمتها بالحياة السياسية والعمومية، وكذلك الاستمرار بوتيرة الاصلاحات. وبفضل علاقاتها وروابطها مع عدة بلدان الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط كشركاء أورومتوسطيين لـOSCE، تتمتع هذه المنظمة بمكانة وموقف مثاليين لتكثيف دعمها وزيادة درجة انخراطها في هذه المنطقة ويمكنها كذلك القيام ببناء منصّة أو منبر لتطوير تبادل الخبرات القيمة بين مؤسسات المجتمع المدني المنتمية إلى منظمة OSCE وتلك الأخرى من الدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية. علاوة على ذلك، الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في هياكل وعمليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE يمنح هذه المنظمة مستوى فريداً من سهولة الوصول إلى مؤسسات

المجتمع المدني. إنه بإمكان مؤسسات المجتمع المدني من أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك من آسيا الوسطى تقديم دروس قيمة وتوصيات ثمينة ناجمة عن خبراتها وتجاربها الخاصة بتحولاتها الديمقراطية المدرجة في مجتمعاتها مؤخرًا.

فهناك ثلاثة مجالات على وجه الخصوص ذات أهمية خاصة في سياق التحولات السياسية وفي كل الحالات التي يوضع فيها مستقبل تنمية الأنظمة السياسية على كفة الميزان. أولا، يلاحظ المحللون أن هنالك تحدٍ متمثل في طريقة ضمان الاستمرارية لإشراك المجتمع المدني والنساء والشباب في عمليات الديمقرطة الناشئة لبلدان MENA – فهذه هي المجموعات الثلاث التي لعبت بشكل خاص أدواراً بارزة في أحداث عام 2011، وسط المخاوف بإبعاد هذه المجموعات من عمليات الإصلاح. وثانيا، توجيه زخم الإصلاح والعمليات الى الأطر الديمقراطية الانتخابية والقانونية الساعية لتحقيق تنمية حقيقية يتطلب أيضًا اهتمامًا متواصلا من المجتمع المدني لمراقبة هذه العملية. ثالثا، إصلاح القضاء والقانون مجال واسع حيث أنه يمكن للمجتمع المدني - من خلال دعوته للإصلاح القانوني والقضائي -التأثير بشكل فعال في جودة ووتيرة التغيير.

ففي جميع المجالات الثلاثة هذه، لـ ODIHR/OSCE قدرة وخبرة لتسهيل المناقشات الموضوعية والفاعلة بين الجهات والأطراف الرئيسية للمجتمع المدني في بلدان OSCE وفي دول الشراكة الأورومتوسطية على حدّ سواء. فإن الصيغة لهذا المؤتمر مبنية على عادة انعقاد منتديات المجتمع المدني بفترة قصيرة قبل كبرى الاجتماعات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف تعزيز سبل إشراك المجتمع المدني وزيادة التبادلات مع الدول المشاركة.

**ثانيا. الأهداف**

يهدف المؤتمر الى الآتي:

- تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والخبرات بين مؤسسات المجتمع المدني في الدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في منطقة OSCE. وتلمس هذه التبادلات مسألة معاملة تحديات التحول الديمقراطي والإصلاحات المستدامة في مجال أطر الإدارة الانتخابية والمساهمات السياسية (ولاسيما من النساء والشبيبة)، وكذلك الاصلاحات القضائية والقانونية،
- وضع توصيات من المجتمع المدني الى دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمشاركة في لقاء المجلس الوزاري في فيلنيوس عن الانشغال المحتمل مستقبلا مع البلدان الشريكة في التعاون الأورومتوسطي خاصة فيما يتعلق بالمجتمع المدني ،
- إتاحة لـOSCE ولمؤسساتها فرصة لاكتساب المزيد من الوعي عن احتياجات المجتمع المدني في بلدان الشراكة الأورومتوسطية من أجل تحسين العمل على برامج الدعم الممكن تنفيذها في المستقبل،
- زيادة مستوى الوعي بمعايير دولية ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك بوجود مختلف المؤسسات والبرامج في صفوف ممثلي المجتمع المدني للدول الشريكة في التعاون الأورومتوسطي، فضلا عن زيادة الوعي بالأدوات والممارسات التي تطبقها المنظمة في مجال الانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية والمحاكمات العادلة وسهولة الوصول إلى تحقيق العدالة والتشريعات القانونية الشفافة والفعالة المؤدية إلى تحسين الأنظمة في الدولة.

ثالثا. لوجستية المؤتمر

سيعقد المؤتمر في 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011 في فيلنيوس - عاصمة ليتوانيا.

**معرض المجتمع المدني:** يمكن للمشاركين إعداد موادّ ترويجية لمعرض المجتمع المدني المقرر إقامته أثناء وجبة الغداء من الساعة الخامسة مساءً حتى السابعة مساءً يوم السبت 3 ديسمبر/كانون الأول وكذلك يوم الأحد 4 ديسمبر/كانون الأول اعتبارًا من الساعة 8:00-9:00 صباحًا وأثناء نفس فواصل وجبة الغداء.

رابعا. خطة العمل

*السبت ٣ ديسمبر/كانون الأول **2011***

**7:00 – 9:00 مساءً عشاء بوفيه لحفل الافتتاح**
**في فندق كراون بلازا**

*الاحد **4** ديسمبر/كانون الأول **2011***

**8:00 – 9:30 صباحًا تسجيل المشاركين**

**9:30 – 10:00 كلمة الافتتاح والملاحظات الافتتاحية**
*إيفالداس إيغناتافاسيوس ، باسم رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE ،نائب وزير الشؤون الخارجية اللتواني*
*داغلاس وايك، نائب مدير ODIHR/OSCE*
*من المتحدثين الرئيسيين: Achref Aouadi (تونس) – المؤسس I-Watch*
*من المتحدثين الرئيسيين: سونيا لوكار (سلوفينيا)، مديرة تنفيذية شبكة شؤون الجندر في أوروبا الشرقية والوسطى*
*يوري دزهيبلادزي (روسيا)، اللجنة المنظمة للمؤتر، منتدى المجتمع المدني المتزامن مع المؤتمر الوزاري لـOSCE*

**10:00 – 11:00 الجلسة الأولى (بالتقسيم على فرق عمل)**

| فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة | فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) | فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء |
|---|---|---|
| – المعلومات عن المساهمات من OSCE وعن الخبرات لـODIHR<br>– خبرات OSCE الخاصة بالمجتمع المدني | | |

**11:15 – 11:30 استراحة القهوة**

**11:30 – 12:30 الجلسة الأولى (متابعة العمل في القرق)**

| فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة | فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) | فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء |
|---|---|---|
| – خبرات المجتمع المدني في البلدان الشركية للتعاون الأورومتوسطي | | |

**12:30 – 2:00 مساءً غداء بوفيه ومعرض المجتمع المدني**

**2:00 – 3:30 مساءً لجلسة الثانية (في فرق عمل)**

| فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة | فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) | فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء |
|---|---|---|
| – مناقشة حاجيات المجتمع المدني والتحديات في بلدان الشركية بالتعاون الأورومتوسطي<br>– مناقشة في سبل زيادة انشغال OSCE/ODIHR في المجتمع المدني في بلدان الشركية بالتعاون الأورومتوسطي | | |

**3:30 – 3:45 مساءً استراحة القهوة**

**3:45 – 5:00 مساءً الجلسة الثانية (المتابعة)**

| فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة | فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) | فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء |
|---|---|---|
| – المناقشة واعداد التوصيات | | |

**6:00 – 9:00 مساءً حفل هيئة الرئاسة - مطعم "هوريزونتاس"، آعلى طابق في فندق كراون بلازا**

الاثنين **5** ديسمبر/كانون الأول ***2011***

**9:00 – 10:30 صباحاً فعالية جانبية خاصة: التسامح وعدم التمييز في التحولات الديمقراطية**

**10.30 – 11:00 صباحاً استراحة قهوة**

**11:00 – 1:15 ظهراً الجلسة الثالثة: (في فرق عمل)**

| فريق عمل رقم 1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة | فريق عمل رقم 2 : المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر) | فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء |
|---|---|---|
| – اختتام المناقشات والاستنتاجات من اليوم السابق بإدارة النقاش من أشخاص مشرفين<br>– الاستعدادات النهائية لتقديم التوصيات في الجلسة الختامية | | |

**1.15 – 1:30 مساءً استراحة قهوة**

**1:30 – 2:30 مساءً الجلسة الرابعة: الجلسة الختامية**
يقدم مشرفو النقاش التوصيات المعدّة من كل فريق عمل
*المتحدثان في الجلسة الختامية:*
*داغلاس وايك، نائب مدير ODIHR/OSCE*
*Achref Aouadi (تونس) – المؤسس I-Watch*

**2:30 – 4:00 مساءً غداء بوفيه ومعرض المجتمع المدني**

**7:00 مساءً حفل بدعوة من عمدة فيلنيوس** – مقر البلدية، شارع ديدزيزي 31 (المدينة القديمة)

**خامسًا. التنظيم: وصف تفصيلي**

**بعد كلمة الافتتاح والملاحظات الافتتاحية** سينقسم المشاركون الى ثلاثة مجموعات أو فرق عمل تجتمع بشكل متواز زمنيًا. وستتناول فرق عمل الموضوعات التالية:

- فريق عمل رقم *1: حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة*
- فريق عمل رقم *2: المشاركة السياسية*
- فريق عمل رقم *3: العدالة وإصلاح القضاء*

بالإضافة الى ذلك ستقام هناك **فعالية إضافية مرافقة للمؤتمر عن "التسامح وعدم التمييز في مرحلة التحولات الديموقراطية" وذلك للمشاركين المهتمين فيها** يوم الاثنين 5 ديسمبر/كانون الأول من الساعة 9:00 حتي 10:30 صباحًا.

وللحصول على الوصف المفصل لمهامّ **فرق عمل** الرجاء مراجعة القسم السادس من الملف أدناه.

وسوف تجتمع فرق عمل بشكل متواز. ويرجى من المشاركين البقاء في نفس فريق عمل طوال الجلسات **الأولى والثانية والثالثة** للمؤتمر. ففي فرق عمل هذه سوف تتاح للمشاركين الفرصة لطرح قضايا وتشخيص الاتجاهات وتقديم الأمثلة على حسن الممارسات وكذلك لتبادل المعلومات. ومن أجل فعالية أكبر للعمل سيحاول المنظمون الحد من عدد المشاركين في كل فريق عمل لـ 25 مشاركًا فقط.

ستتم إدارة النقاش في كل فريق عمل من ممثلين اثنين عن مؤسسات المجتمع المدني أحدهما من منطقة OSCE والثاني من بلدان الشريكة في التعاون الأورومتوسطي. فسيدير المشرفون النقاش مدوّنين الاستنتاجات و معدّين مسوّدة التوصيات. وبعد ذلك ستطرح هذه التوصيات للمناقشة ضمن فريق عمل في الجلسة الثالثة يوم ٥ ديسمبر/ كانون الأول.

وفي **الجلسة الأولى** سيبدأ العمل في الفرق من كلمة ممثل عن ODIHR أو خبير معاون مع ODIHR يقدم الموضوع مغطيًا أهم العناصر الأساسية الخاصة بالأطر المؤسسية لـOSCE فضلا عن دور المنظمة ومساهمتها وبرامجها المتعلقة بالملفات المواضيعية المقرر مناقشتها. وبعد ذلك مؤسسات المجتمع المدني من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن الدول الأورومتوسطية الشريكة سوف تقدم تجاربها إلى فرق عمل. وبالنسبة الى الجلسة الثانية سيشجع المشاركون على مناقشة الفرص والتحديات في بلدانهم ومناطقهم. وستتاح لمؤسسات المجتمع المدني الفرصة لمناقشة فيما إذا هي قادرة على تقديم المساهمة في الإصلاح العاقل في مجال اهتمامها. وكذلك أثناء عمل **الجلسة الثانية** ينبغي النظر في صيغة التوصيات المخصصة للجلسة العامة المقرر إجراؤها يوم ٥ ديسمبر/كانون الأول.

وخلال **الجلسة الثالثة** سوف يجتمع مرة أخرى جميع المشاركين من كل فريق عمل لإتمام المناقشات من اليوم السابق ومن أجل مناقشة التوصيات المقدمة من مديري النقاش في الجلسة الرابعة.

وفي **الجلسة الرابعة** سيجتمع جميع المشاركين في الجلسة العامة من أجل سماع الاستنتاجات والتوصيات من كل **فريق عمل** عن طريق عرضها من قبل مديري النقاش. وبعد ذلك، وخلال الجلسة الرابعة، وسيستمع المشاركون الى الملاحظات الختامية والتعقيبات من المتحدثين الرئيسيين المختارين.

وأثناء وقت الغداء في كلا اليومين من المؤتمر يرجى من المشاركين المشاركة في **المعرض للمجتمع المدني** حيث أنه يمكن لأعضاء المؤسسات إقامة أكشاك وتوزيع المواد الخاصة بمؤسساتهم كما أنه من الممكن أيضًا للمشاركين عقد اجتماعات غير رسمية والتعرف على كيفية عمل الآخرين ومختلف المبادرات منهم. التحضيرات لمعرض المجتمع المدني ستجري خلال فترة تسجيل المشاركين في المؤتمر. و بالإضافة إلى ذلك يضم برنامج المؤتمر حفلات استقبال خاصة بالمشاركين و المندوبين عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء اللقاء الوزاري في فيلنيويس.

**سادسا. وصف لكل فريق عمل**

***فريق عمل رقم 1: "حسن الممارسة الانتخابية والدروس المستوعبة"***

بالاستفادة من خبرات عملية المراقبة الانتخابية ضمن منطقة OSCE نشرت منظمة ODIHR/OSCE سلسلة من الكتيبات التي قد تكون مفيدة للمراقبين في المؤسسات المحلية في الدول الشريكة بالتعاون الأورومتوسطي. ومن خلال الجزء الأول من الجلسة سيتعرف المشاركون على تجربة ODIHR والذي سيشمل موجزًا للمعلومات التالية:

1. أهمية حسن الممارسة في السياق الأوسع للحكم الديمقراطي،
2. مساهمة OSCE والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية فضلا عن الممارسات الدولية الايجابية،
3. كيف يمكن للمتابعة الإنتخابية أن تؤدي إلى المزيد من الشفافية والردع عن سوء الممارسات الانتخابية بما في ذلك تزوير الإنتخابات.

وسوف تقدم منظمة ODIHR بإيجاز ODIHR خبراتها في تحليل القوانين الانتخابية مما قد يؤدي إلى النقاش حول التدخلات الممكنة لتحسين الممارسات الانتخابية في الدول الشريكة بالتعاون الأورومتوسطي. فإن المشاركين من الدول الأعضاء في منظمة OSCE وبلدان الشراكة الأورومتوسطية مشجعون على بلورة مواقفهم وخبراتهم الخاصة بإنجازات بلدانهم بشأن تحسين العمل الانتخابي. فمن الممكن للمشاركين مناقشة التوصيات للمضي قدما على سبيل المثال في مجال تبادل المعلومات بالشكل الأنصح والتعرف على تجارب البعض في المستقبل.

***فريق عمل رقم 2: "المشاركة السياسية (بما في ذلك الجندر)"***

تركز هذه الجلسة على النشاطات الرامية لزيادة مشاركة المواطنين – وبصفة خاصة المجتمع المدني، النساء والشباب - في العمليات الديمقراطية من أجل إثراء الحياة الديمقراطية في البلد. وعلى وجه الخصوص سينظر المشاركون في المسألة عما إذا يمكن للمجتمع المدني ضمان كون الحكومات ممثلة عن الشعب والمستجيبة لحاجياته والمسؤولة عنه.

تطوير التعددية الحزبية والسياسية يتطلب الى قدرة المواطنين على إسهامهم في الحياة السياسية ولا سيما من خلال الأحزاب السياسية والمؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من الهيئات التمثيلية. وسينصب التركيز الخاص هنا على تقوية قدرات المجتمع المدني لترويج مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمومية. وستنظر الجلسة كذلك في مساهمات OSCE والعمل لـOSCE/ODIHR في هذا المجال. وسيتم العرض للأدوات والموادّ الخاصة بـOSCE/ODIHR بما في ذلك الوثيقة: **المساواة بين الجنسين في مكان التوظيف: خطة عمل ذات ست خطوات**. كما أن الجلسة ستهدف الى تبادل وتقديم الخبرات ومناقشة الاستراتيجيات والمبادرات المتخذة من المجتمع المدني في منطقة OSCE والتي أثبتت نجاحها في تعزيز إصلاح المؤسسات الديمقراطية والمشاركة السياسية. وستدار المناقشة على وجه الخصوص حول مسألة زيادة العدد ودور المرأة في العملية السياسية من خلال مؤسسات الأبحاث الإستراتيجية وقواعد الفكر والمنظمات النسائية. وسيتبعه الناقش حول كيفية تطبيق حسن الممارسات من منطقة OSCE في السياق الأورومتوسطي مما يخدم كأساس لإعداد التوصيات من قبل المشاركين والموجهة لصانعي السياسات.

***فريق عمل رقم 3: العدالة وإصلاح القضاء***

وستهتمّ هذه الجلسة بعمليات إلاصلاح القضائي والقانوني من خلال تعريف المشاركين على أدوات منظمة OSCE / ODIHR مثل **توجيهات لجنة البندقية** *OSCE/ODIHR* **المتعلقة بحرية التجمع السلمي** وكذلك **التوجيهات الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية** (قاعدة البيانات القانونية *www.legislationline.org*) وكذلك النشاطات في مجال رصد المحاكمات واستقلالية القضاء وإصلاح النظام القانوني. فستركز هذه الجلسة على منهجيات وتطبيقات الأدوات الفاعلة للمجتمع المدني التي يمكن الإستفادة منها من قبل الدول الشريكة في التعاون الأورومتوسطي من أجل دعوتها إلى الإصلاح القضائي والقانوني مما يشمل تبادل الخبرات وحسن الممارسات الضامنة لحرية التجمع السلمي وذكلك الأدوات لمراقبة حرية التجمعات.

وسيتمّ عرض مسألة رصد المحاكمات وإصلاحات السلطة القضائية في البلدان التي تجري فيها التحولات السياسية وفقًا لتطبيقية ومنهجية العمليات الميدانية لـ OSCE / ODIHR وذلك عن طريق تقديم بحث تحليلي لخبير من خبراء المنظمة. كما ستركز الجلسة على الدور وكيفية العمل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما يخص الترويج لإستقلالية القضاء، بناءً على **توصيات كيف الخاصة بإستقلالية السلطة القضائية**. ووفقًا لدراسة الحالات الداخلية لمنطقة OSCE سيتم إجراء المناقشة حول مدى ملاءمتها مع واقع خلفيات الدول الشريكة في التعاون الأورومتوسطي.

كذلك سيتم البحث في أهمية إجراء المشاورات العمومية مع المجتمع المدني فيما يخص عمليات الإصلاح القانوني والدستوري مع التركيز على إصلاح التشريعات وحرية إقامة التجمعات وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وكذلك على السلطة القضائية. وستنظر هذه الجلسة في طريقة استعمال الأدوات التي يمكن الإستفادة منها من طرف المجتمع المدني من أجل إشراكه في العملية التشريعية ومن أجل خلق قاعدة لتبادل الخبرات وحسن الممارسات ما بين المجتمع المدني من منطقة OSCE والدول الشريكة في التعاون الأورومتوسطي.

# التوصيات المقدّمة إلى رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي

**مؤتمر المجتمع المدني للدول الأورومتوسطية الشريكة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي**
**فيلنيوس، ليتوانيا، 4-5 ديسمبر/كانون الأول**
**استنتاجات وتوصيات المؤتمر**

نحن، ممثلي المجتمع المدني من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون قد اجتمعنا في فيلنيوس، ليتوانيا، في 4-5 ديسمبر/كانون الأول لعام 2011 من أجل تبادل الخبرات والدروس المستوعبة الناتجة عن عملية انخراط المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية، وكذلك من أجل تطوير رؤيتنا الخاصة بمستقبل الشراكة والتعاون بيننا.

نحن على القناعة أن الشفافية والمساءلة والاندماج تشكل حجر الزاوية الهام للديمقراطية. فنشدد على أهمية بذل الجهود وإنشاء الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بتنظيمات المجتمع المدني ما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وبين والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون، وذلك بهدف التضامن والدعم المشتركين، وتبادل الأفكار والتعلم من بعضنا البعض.

نظراً الى التغييرات الحاصلة في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط مؤخراً، نلاحظ قلقين أن عملية ترسيخ الديمقراطية في كلتا منطقتينا ما زالت في حالة بعيدة عن الطمأنة، وأن تنظيمات المجتمع المدني سوف تحتاج بشكل خاص إلى استمرار دورها الرائد في تضمين دفع عمليات التحول الى الأمام تحقيقاً المزيد من الإشراك والمساواة والعدالة وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

نقدم التوصيات التالية الناجمة عن مناقشاتنا والموجهة إلى الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون معها للنظر فيها. لذا فنحن:

1. نناشد رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بإعلان التوصيات التالية وتوزيعها ونشرها في الدول المشاركة في المنظمة وفي الدول الأورومتوسطية الشريكة وبالتعاون معها؛
2. نناشد الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالمزيد من الانخراط والانشغال مع والدول الأورومتوسطية الشريكة بالتعاون. وينبغي أن يشمل ذلك مجموعة من برامج الدعم البرامج مثل توفير الخبرات والدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة الرامية الى زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تلك المتعلقة بمراقبة الانتخابات والعمل على قضايا المساواة بين الجنسين والشباب والأقليات.
3. تشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة بالتعاون معها لترويج وتعزيز المساواة بين الجنسين وفي مجال حقوق المرأة وحقوق جميع الأقليات والشباب بما في ذلك الأقليات الدينية واللغوية والثقافية، من أجل إشراكها في جميع مستويات المجتمع.
4. نؤكد أن عملية المراقبة الحيادية للانتخابات تعبّر عن الحق في حرية التجمع وتشكل عنصراً محورياً في تحقيق الشفافية والديمقراطية. ويجب اتخاذ المزيد من الجهود لتحقيق الانسجام بين جميع جوانب العملية الانتخابية مع المساهمات

الدولية ومعايير عملية التصويت الديمقراطية. بالتالي نناشد حكوماتنا لاحترام التزامات والتعهدات الناجمة عن القانون الدولي والخاصة بحقوق الإنسان.

5. نرى أن التحديات الأخرى أمام العمليات الانتخابية في كلتا المنطقين تشمل ممارسة الضغوطات على الناخبين لتوجيه تصويتهم بطريقة محددة؛ واستغلال الموارد الإدارية للدولة من قبل أصحاب المناصب؛ تشكيل الهيئات الانتخابية بشكل غير كاف لضمان السرية؛ وتخليد ثقافة الإفلات من العقاب عن طريق عدم تحميل الأفراد بالمسؤولية عن انتهاكاتهم للقانون الانتخابي؛ انحياز وسائل الاعلام وعدم وجود الإرادة الكافية لتصحيح أوجه القصور المكتشفة، بالإضافة الى عدم تكافؤ الفرص للمتسابقين.
6. ندعم إقامة الحوار المستدام بين التنظيمات النسائية الناشئة والجهات السياسية الفاعلة، مع التركيز على التربية المدنية المتواصلة للمرأة والرجل على حد سواء والناخبين والجهات السياسية الفاعلة.
7. ندعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في توجيه عمل المجتمع المدني ولإنشاء آليات لتمكين الفئات الاجتماعية المضطهدة والمحرومة بما في ذلك الأقليات في الدول الأورومتوسطية الشريكة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.
8. نوصي الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بتمكين فرص الوصول المفتوح والآمن للإنترنت، والسعي إلى إيجاد الحلول التكنولوجية لمكافحة الرقابة على الإنترنت، ودعم استخدام وسائل الاعلام الاجتماعية والانترنتية من أجل القيام بالدعوة إلى الإصلاح السياسي والمساواة بين الجنسين.
9. نوصي الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بدعم برامج الشباب الخاصة بالقضايا الاجتماعية والسياسية بما في ذلك إنشاء منتديات الشباب مثل برلمانات الشباب، وبرامج التبادل الدولي، والقيام بالتدريبات المتعلقة بالقيادة وبناء القدرات، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للشباب لتبادل الأفكار والتعاون والتعلم من بعضهم البعض مع الهدف لتوجيه احتياجاتهم الى صيغة سياسات وإجراءات ملموسة.
10. نشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأورومتوسطية الشريكة على التعاون من أجل خلق بيئة مواتية وآمنة تسمح بعمل منظمات المجتمع المدني بشكل فعال على ترويج وحماية حقوق الإنسان.
11. نشجع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأورومتوسطية الشريكة في التعاون على القيام بعملية الإصلاح القانوني استناداً إلى مبدأ التشاركية والتضمينية والشفافية وكذلك على إرساء الإطار التشريعي على احترام حقوق الأقليات بما في ذلك الحقوق الدينية والثقافية، وعدم التمييز وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
12. نناشد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم عملية الإصلاح الدستوري والقانوني وبإنشاء منصة لتعزيز استقلالية القضاء من خلال الترجمة والنشر للمستندات المتوفرة والتوصيات والنشاطات التدريبية ذات الصلة بها، وكذلك من أجل تشجيع الاندماج بين المؤسسات القانونية المهنية بما في ذلك مؤسسات المحامين الفاعلة؛
13. نناشد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بدعم أنشطة بناء القدرات وإنشاء الشبكات بالإضافة الى المساعدة على الترويج للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على سبيل المثال عن طريق تنظيم الندوات والتدريبات في الدوائر الرسمية للدولة وفي المجتمع المدني.

# القائمة الكاملة للمشاركين

**مؤتمر المجتمع المدني لدول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والدول الأورومتوسطية الشريكة**
قبيل اجتماع المجلس الوزاري **في** فيلنيوس **2011**
"حسن الممارسة الانتخابية، **المشاركة السياسية، إصلاح القضاء** والقانون"
فيلنيوس، **ليتوانيا، 4-5** ديسمبر/كانون الأول لعام **2011**

**القائمة الكاملة للمشاركين**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المغرب | Centre de sud pour le développement et dialogue et citoyenneté | Benhssi | Abdelah | السيد |
| مصر | Human Rights Association for Community Developoment in Assuit | Nasser Ibrahim | Abou el Ouyoun | السيد |
| اسرائيل | Arab Jewish Community Center | Ebrahim | Abushindi | السيد |
| ألبانيا | Society for Democratic Culture | Gazmend | Agaj | السيد |
| الجزائر | Ligue Algerienne pour la Defense des Droits de l'Homme | Rahmoun | Aissa | السيد |
| جمهورية مقدونيا | MOST Citizen's association | Darko | Aleksov | السيد |
| مصر | Kenana NGO for human rights and women development | Shaima | Aly | السيدة |
| تونس | I WATCH | Achref | Aouadi | السيد |
| مصر | Bokra for Media Production, Media Studies and Human Rights | Namees | Arnous | السيدة |
| مصر | El-Mahrousa Center for Socioeconomic Development | Abuserie Sayed Awis | Asmaa | السيدة |
| رئاسة المنظمة | Personal Representative | Rabbi Andrew | Baker | السيد |
| قرغيزستان | Institute for Public Policy | Sheradil | Baktygulov | السيد |
| اسرائيل | The Abraham Fund Initiatives | Amnon | Be'eri-Sulitzeanu | السيد |
| الجزائر | Association de Solidarité et de lutte contre la pauvreté et l'exclusion (Elghaith) | Houria | Belouahri | السيدة |
| روسيا | Interlegal Foundation | Nina | Belyaeva | السيدة |
| اسرائيل | Cyber Dissidents | Nir | Boms | السيد |
| اسرائيل | Citizens Accord Forum | Udi | Cohen | السيد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السيدة | El-Khalfioui | Bouchra | Association Rif des Droits Humains | المغرب |
| السيدة | Entesar Mohamed Elsaid Sayed Sayed | Saed | Cairo Centre for Development | مصر |
| السيد | Erdogan | Erkin | Social Change | تركيا |
| السيد | Filiz | Veysel | COJEP International | فرنسا |
| السيد | Fusfeld | Eric | B'nai B'rith | اسرائيل |
| السيد | Gamel | Barakat | Arab Organization for Democracy and Human Rights Democracy | مصر |
| السيد | Genckaya | Omer Faruk | TESAV (Economic and Social Research Foundation of Turkey), | تركيا |
| السيدة | Ghali | Amine | Al Kawakibi Democracy Transition Center | تونس |
| السيد | Ghoneim | Shareef | Egyptian NGO Support Center | مصر |
| السيد | Golosceapov | Evghenii | Resource Centre for Human Rights NGOs in Moldova | مولدوفا |
| السيد | Golubovic | Dragan | European Centre for Not-for-Profit-Law | المجر |
| السيدة | Guizani | Mouna | CEMI | تونس |
| السيدة | Hasratyan | Jemma | Association of Women with University Education | أرمينيا |
| السيدة | Hillel | Maayan | Arab Jewish Community Center | اسرائيل |
| السيد | Hussainy | Mohammed | Identity Center for Human Development | الأردن |
| السيد | Ibrahim | Hany Ibrahim Fahmy | Resources for Development Center (RDC) | مصر |
| السيد | Izerrouken | Smail | Association de Solidarité et de lutte contre la pauvreté et l'exclusion (Elghaith) | الجزائر |
| السيدة | Jagniatinsky | Liana | World Jewish Diplomatic Corps | اسرائيل |
| السيد | Jarahh | Sammer | Arab World Centre for democratic Development and Human Rights | الأردن |
| السيد | Jarman | Neil | Institute for Conflict Research | المملكة المتحدة |
| السيد | Kabak | Dmitry | Frank Position, NGO | قرغيزستان |
| السيد | Kamel | Said | Association des Populations des Montagnes du Monde - Section Maroc (APMM-Maroc) | المغرب |
| السيد | Karim | Natouri | Ligue Algérienne pour la Défense des Droits de l'Homme LADDH | الجزائر |
| السيدة | Katro | Jeta | Women in Development | ألبانيا |
| السيدة | Kazoka | Iveta | Centre for Public Policy, Providus | لاتفيا |
| السيد | Keyes | David | Cyber Dissidents | اسرائيل |
| السيدة | Khadija | Bentaleb | Forum Civil Démocratique Marocain (FCDM) | المغرب |
| السيدة | Khamidova | Dildora | Centre for Multicultural and Multilingual Education | قرغيزستان |
| السيدة | Kheddar | Cherifa | Diazairouna | الجزائر |
| السيدة | Kilani | Sa eda | Arab Archives Institute for Human Rights Research | الأردن |
| السيد | Kuzel | Rasto | Memo٩٨ | سلوفاكيا |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تونس | ATED Association Tunisienne pour l'Eveil Démocratique : Réseau Mourakiboune | Anis | Labib | السيد |
| المغرب | Parti Socialiste Unifie | Mehdi | Lahlou | السيد |
| أكرانيا | OPORA | Mr. Iurii | Lisovskyi | السيد |
| سلوفينيا | CEE Network for Gender Issues | Sonja | Lokar | السيدة |
| جورجيا | ISFED | Nino | Lomjaria | السيدة |
| الأردن | Adaleh Centre for Human Rights | Asem | Mansour Mohammad Miqdad | السيد |
| بيلاروس | Valgevene Uus Tee | Pavel | Marozau | السيد |
| بولندا | School of Young Leaders | Magda | Mazur | السيدة |
| تونس | Groupe arabe d'observation des medias (AWG-MM) | Berenice | Michard | السيدة |
| مصر | Sahwa Association to support of the opportunities and equal rights of self for persons with disabilities | Marwa | Mohamed Issa Mohamed | السيدة |
| الأردن | Arab World Center for Democratic Development & Human Rights (UnIhRd) | Amira | Mostafa | السيدة |
| المغرب | Organisation Dialogus | Mohamed | Mouha | السيد |
| المغرب | Tissu Associatif pour l'Observation des éléctions | Abdallah | Mouseddad | السيد |
| تونس | I WATCH | Emna | Muelhi | السيدة |
| ليتوانيا | Transparency International | Sergejus | Muravjovas | السيد |
| مصر | Mideast Youth | Amer Abdulkareem | Nabil Soliman | السيد |
| فرنسا | International Nebi Daniel Association | Alec | Nacamuli | السيد |
| المانيا | Mission | Otmar | Oehring | السيد |
| مولدوفا | Resource Center for Human Rights CREDO | Serghei | Ostaf | السيد |
| تونس | I WATCH | Achour | Oumayma | السيدة |
| جورجيا | Georgian Young Lawyers Association | Ekaterine | Popkhadze | السيدة |
| مولدوفا | Promolex | Alexandru | Postica | السيد |
| الولايات المتحدة | NED | Rodger | Potocki | السيد |
| تونس | ATDD Association Tunisienne de Droit du Développement | Ben Farhat | Ramla | السيدة |
| اسرائيل | Citizens Accord Forum | Ghosoon | Rayan | السيدة |
| تونس | Federation arabe des journalistes | Sofien | Rejeb | السيد |
| مصر | El Sadat Association for Social Development & Welfare | Salma | Roshdy | السيدة |
| المغرب | Centre de sud pour le developpement, dialogue et citoyennete | Abdrahman | Sayh | السيد |
| تونس | I WATCH | Hamza | Sbouy | السيد |
| مصر | The Egyptian Association for Community Participation Enhancement (EACPE) | Abdel Azim | Sherif | السيد |
| المانيا | International Institute for Education and Research on Antisemitism | Kim Robin | Stoller | السيدة |
| ايطاليا | Arci Cultura e Sviluppo | Cinzia | Squarcia | السيدة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | Identity Center for Human Development | Suhad | Talabany | السيدة |
| هولندا | Anne Frank House | Cihan | Tekeli | السيد |
| الجزائر | Study Group on Elections and Civil Society, University of Algiers | Rachid | Tlemcani | السيد |
| الولايات المتحدة | Anti-Defamation League (Washington office) | Robert | Trestan | السيد |
| البوسنة والهرسك | Jefferson Institute | Aleksandar | Trifunovic | السيد |
| الجبل الأسود | CEMI | Vujovic | Zlatko | السيد |
| فرنسا | International Nebi Daniel Association | Selim | Yves Fedida | السيد |
| كزاخستان | Legal Policy Research Centre – LPRC | Nazgul | Yergalieva | السيدة |
| المغرب | National HR Council, Organisation Marocaine Des Droits Humains (OMDH) | Abdessalam | Zesli | السيد |
| **المراقبون** | | | | |
| ليبيا | | Obeidi | Amal | د. |
| ليبيا | | Abusedra | Lamia | د. |